الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
People's and Democratic Republic of Alegria
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جـــامعـة الشهـيـد الشيـــخ العربـي التبســي- تبسـة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كليـــة الحقـــوق و العلـــوم السيـاسيـــة
Faculty of Law and Political Sciences

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة

كلية الحقوق و العلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم التعليم المشترك في الحقوق

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق

منهجية البحث العلمي "مناهج البحث العلمي"

السنة الأولى جذع مشترك حقوق

السداسي الثاني

مقدمة من الدكتور: **بوراس منير**

أستاذ محاضر –أ-

السنة الجامعية: 2024/2023

مقدمة:

عنيت الفلسفة قديما بدراسة المبادئ الأولى للأشياء وحقائقها، وعلاقة بعضها ببعض، فكانت شاملة للعلوم جميعا، ثم انفصلت بعد ذلك هذه العلوم عن بعضها.

وكان علم المنطق يمثل منهج التفكير، حيث يعني بدراسة قواعد التعريف وقواعد الاستدلال وقواعد تنظيم العلوم، ثم فيما بعد استقلت هذه المقاصد باسم "مناهج البحث " التي ولدت في أحضان الفلسفة، وكانت فرعا من فروع المنطق.

كان الفيلسوف "***أرسطو طاليس***" الذي يعد الرائد لعلم المنطق في موسوعته "***الأورغانون***"، التي تضمنت بحوثه المنطقية " الوسائل المعرفية " قد استخلص فيها قواعد المنطق وقوانينها، ورأى في المنطق وسيلة لفهم العلوم، وليس علما قائما بذاته، وقد سلك في تفكيره مسلكا دقيقا واتخذ لنفسه منهجا علميا مبرئا، يبدأ بتحديد الموضوع المراد بحثه مستعرضا لآراء السابقين، ومتناولا إياها بالنقد والتحليل، ثم يستخلص رأيه في ذلك[1].

وكانت الشريعة الإسلامية هي السباق في مجال المناهج العلمية، فكانت الحضارة العربية الإسلامية ذات الدور البارز والفضل الكبير على البشرية وخاصة في الأخذ بالتجربة والملاحظة، وفي تطبيق الرياضيات على الدراسة التجريبية للظواهر الطبيعية خاصة في الفترة بين النصف الثاني من

[1] - جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، قسنطينة - الجزائر-، دون طبعة، 2017، ص 109-110.

القرن 08م والنصف الثاني من القرن 11م، فقد طور العرب بمناهجهم علوم الطبيعية والكيمياء والطب والصيدلة والفلك والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع[1].

ووضعوا الخطوط الأساسية للمنهج التجريبي التي أعاد "***بيكون***" صياغتها فيما بعد .

مدخل لمناهج البحث العلمي:

أولا: المقصود بالمنهج:

أ- لغة: نهج والنهج الطريق، ونهج لي الأمر أي وضحه وفلان نهج سبيل فلان أي سلك مسلكه، والجمع نهج ومناهج وفي اللغة الطريق الواضح أو الخطة المرسومة للسير عليها.

يقال منهج بفتح الميم ومنهج بكسرها، كما يقال منهاج بكسر الميم والألف بعد الهاء، فهو الطريق الواضح والخطة المرسومة .

- **لفظة المنهج في القران الكريم:** لقوله تعالى: **"وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بن يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا..."** المائدة -48-.

يقول ابن عباس رضي الله عنه "شرعة ومنهاجا سبيلا وسنة فالمنهاج: السبيل أي الطريق الواضح.

- **لغة المنهج في السنة:** جاء بمعنى المسلك الواضح الذي ينبغي السير عليه **قال صلى الله عليه وسلم " تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله إن شاء أن يرفعها، ثم تكون**

[1] - صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دون طبعة، دار العلوم، عنابة- الجزائر-، 2003، ص-ص 93 – 94.

خلافة على منهاج النبوة ..." أي يسلك الخلفاء مسالك النبي صلى الله عليه وسلم و ينهجون نهجه و يسيرون على طريقه[1].

ب- اصطلاحا: هو الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى تصل إلى نتيجة معلومة[2].

- وعرفه البعض انه فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة إما من اجل الكشف عن الحقيقة حيث نكون بها جاهلين، أو البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.

- وعرفه فريد الأنصاري: أنه بمعناه العام منطق كلي يحكم العمل العلمي ويوجهه منذ أن يكون فكرة، حتى يصير بناء قائما اعتمادا على أصول وقواعد تشكل في مجملها نسقا متكاملا هو المسمى بأصول البحث العلمي.

- أوربا لم تعرف كلمة المنهج بمعناها الاصطلاحي إلا مع عصر النهضة الحديثة أي في القرن 16 م، حين صاغ " بيكون" قواعد المنهج التجريبي في كتابه " الأورغانون الجديد" واكتشف " ديكارت" قواعد المنهج الاستنتاجي في كتابه " مقال عن المنهج"

أما المسلمون فقد عرفوا المنهج العلمي مع نزول القرآن الكريم الذي وجههم إلى النظر والتأمل ودعاهم إلى البرهان والدليل والتعرف على العلل والأسباب، ومحاورة أهل الكتاب وعبدة الأوثان[3].

ثانيا: خصائص مناهج البحث العلمي:

[1] - أحمد عيساوي وآخرون، منهج البحث في العلوم الإسلامية -دراسات وأبحاث منهجية تطبيقية-، القسم الأول، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016، ص 33.
[2] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 113.
[3] - أحمد عيساوي وآخرون، المرجع السابق، ص 35.

- تمكن من احترام الموضوعية في انجاز البحوث .

- تفرض أن العالم كونه منظم لا توجد فيه نتيجة دون سبب.

- لا تعترف بالنتائج ما لم تكون مدعومة بالدليل.

- تنطلق من الاعتقاد بأن هناك تفسيرا طبيعيا لكل الظواهر الملاحظة.

- تسمح بالتأكد من نتائج البحث، بمراقبة مدى سلامة احترام الخطوات والإجراءات المعتمدة من قبل الباحث.

ثالثا: الفرق بين المنهجية والمنهج:

المنهجية: هي مصطلح حديث رائج في الدراسات العليا الخاصة، بمعنى العلم الذي يبين كيفية فيام الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوعه حتى الانتهاء منه، أو لنقل هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه[1].

والغرض من المنهجية تعليم الطالب البحث العلمي وتنمية الروح العلمية فيه وتسهيل مهمته في البحث، وتجنبه ضياع تعبه هدرا، وموضوعها معايير البحث والباحث واختيار الأستاذ المشرف والتهميش وكيفية كتابة البحث، ووضع الفهرس...الخ.

- كثيرا ما يتم الخلط بينا ما اصطلح العلماء على تسميته بالمنهجية وبين ما يعرف باسم المنهج فيوضع أحدهما موضع الأخر، على الرغم من وجود فرق بينهما، فإذا كان المنهج هو طريقة الوصول إلى هدف

[1] - عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، طبعة 02، دار النمير، دمشق، 2004، ص 10.

معين في ميدان معين فان المنهجية هي علم المناهج الصحيحة، أي أنها تبحث في القوانين والشروط الأساسية للوصول إلى منهج صحيح.

- المنهجية ليست قوانين ومبادئ عامة كلية، يجب على المتخصصين في ميدان ما من العلوم التقيد بها حرفيا في بحوثهم ودراستهم، إنما هي نصائح وإرشادات يمكن الأخذ بها وتعديلها[1].

- المناهج وصف لأعمال العلماء المتقدمين وطرائق بحوثهم وأساليبهم ومصطلحاتهم, فالعلوم والبحث العلمي سابقين للمناهج أما المنهجية فهي مجموعة معايير وتقنيات ووسائل يجب إتباعها قبل البحث وأثناءه.

- المنهجية كالمنهج وصفية لأنها تبين كيف يقوم الباحثون بأبحاثهم لكنها تختلف عنه في أنها معيارية في الوقت نفسه لأنها تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجب إتباعها.

- مناهج الدراسات العلمية تختلف من علم لآخر، أما المنهجية فواحدة عموما.

- المناهج تطرح عادة للنقد والتقويم فيفصل مالها وما عليها، وأيها الأولى بالإتباع، وما المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات...أما المنهجية فهي معايير وتقنيات يجب احترامها لتوفير الجهد، وعدم إضاعة الوقت وتسديد الخطى على الطريق العلمي الصحيح.

- المناهج مرتبطة بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج ولذلك فهي تتطور وتتعدل من حين لآخر، أما المنهجية فأضحت عموما جملة قواعد ثابتة[2].

رابعا: أنواع المناهج:

[1] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص-ص 116- 117.
[2] - عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 11.

المنهج طريقة بحث، والطريقة تتبع دوما خصائص الموضوع المدروس ومواضيع البحث العلمي متنوعة، وكذلك خصائصها وبالتالي فان مناهج البحث متعددة ومتغيرة، ولا توجد طريقة معينة واحدة للبحث العلمي، وإنما هناك عدة طرق وأساليب علمية يمكن استخدامها على هدي واقع موضوع البحث، طالما أنها تتفق مع الخصائص الأساسية المميزة للتفكير، والبحث العلمي.

لكن تحديد أنواع المناهج ليس بالأمر السهل بسبب صعوبة الحصول على أساس دقيق وواضح للتصنيف، يمنع تداخل الأصناف وبهذا تكون المناهج متعددة بحيث يصعب إيجاد تصنيف واحد لها ويجعل أي تصنيف لها يفتقد القدر الكبير من الدقة[1].

وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم المناهج التي تعتمد عليها الدراسات العلمية عموما والدراسات القانونية بصفة خاصة.

المنهج الوصفي

أولا: المقصود بالمنهج الوصفي:

يهتم المنهج الوصفي بذكر الخصائص والمميزات للشيء الموصوف، معبرا عنها بصورة كمية وكيفية، ويكثر استخدام هذا المنهج -الوصفي- في الدراسات الإنسانية والتي يصعب فيها تطبيق المنهج التجريبي.[2]

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 91.
[2] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 147.

- **الوصف لغة**: هو نقل صورة للعالم الخارجي، أو العالم الداخلي من خلال الألفاظ والعبارات والتشابه والاستعارات التي تقوم مقام الألوان لدى الرسام، والنغمات لدى الموسيقار.

- **الوصف العلمي**: يذكر خصائص ما هو كائن، يفسره ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع والممارسات الشائعة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرقها في النمو والتطور[1].

وعليه فإن الوصف: رصد حال أي شيء سواء كان وصفيا فيزيائيا، أم بيان خصائص مادية أو معنوية لأفراد أو جماعات، وقد يكون هذا الوصف كميا معبرا عنه بالأرقام أو كيفيا أو يجمع بينهما، كما قد يتضمن مقارنة بين المرصود وغيره[2].

- ويمكن تعريف هذا المنهج بأنه طريقة من طرق التفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة.

- أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات معينة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[3].

ويعتبر المنهج الوصفي أكثر المناهج استخداما في العلوم القانونية، حيث تعتمد البحوث الوصفية على القيام بجمع المعلومات حول مشكلة معينة بهدف معالجتها عن طريق توصيفها من جميع جوانبها وأبعادها.

---

[1] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 187.
[2] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 146.
[3] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 188.

ويقوم هذا المنهج – **الوصفي**- على دراسة الظواهر كما هي في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي يوضح حجم الظاهرة ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو بشكل كيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، فالبحث الوصفي يختلف عن البحث الاستكشافي من حيث أنه أكثر تحديدا للمشكلة وفرضياتها وأكثر تفصيلا للمعلومات التي تحتاجها، وبموجب هذا النوع من البحوث الوصفية تجمع المعلومات والبيانات المطلوبة عن طريق توصيف موضوع الظاهرة أو توصيف الجماهير موضوع البحث، كإجراء البحث على جمهور العملاء مثلا لمعرفة صفاتهم من حيث السن والمستوى الثقافي والتعليمي والعادات الشرائية والذي يعتبر توصيف لهذا الجمهور[1].

ثانيا: خصائص المنهج الوصفي:

- يتميز المنهج الوصفي بجملة من الخصائص التي تميزه عن غيره من المناهج:
- أنه يستند إلى التحاليل فتحصره جميع جزئيات الموصوف وتصنف وترتب حسب النظام الذي تحدده إشكالية البحث.
- أنه يتطلب الارتباط بالواقع قدر الإمكان، دون الخيال أو الشاعرية الفنية.
- يتحكم فيه العقل دون سيطرة العواطف والوجدان والانطباعات الشخصية والنفسية المتحيزة.

[1] - محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، دون طبعة، دار زهوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 125.

- يستخدم المنهج الوصفي عادة في الدراسات التي تصف الماضي، أو الواقع الحالي للأفراد والجمعيات والدول والأنشطة، وكذا آثار الأنشطة البشرية وسجلاتها والدراسات التي قامت عليها[1].

ثالثا: أهداف المنهج الوصفي:

يمكن إظهارها على النحو التالي:

- جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة معينة.
- تحديد المشكلات الموجودة أو توضيح بعض المظاهر.
- تحديد ما يجب أن يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة.
- إجراء مقارنات مع الظواهر الأخرى، أو بين حال الظاهرة في أوقات متباينة.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر.
- تحديد أفضل السبل والأدوات والآلات والمعدات للرصد، من مختلف الجوانب، وبما يسمح للباحث بتقدير أفضل وأدق للموقف حتى يتجنب المفاجآت، ويقدر على الإنذار المبكر[2].

رابعا: أقسام المنهج الوصفي:

تنقسم المناهج الوصفية إلى قسمين رئيسيين: المناهج التوثيقية (مناهج التحقيق في أحداث الماضي)، ومناهج وصف الحاضر.

[1] - أحمد عيساوي وآخرون، المرجع السابق ، ص 49.
[2] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 147.

1- **المناهج التوثيقية:** تهدف إلى وصف ما حدث كما وقع بالفعل بما يتوفر لدينا من آثار الماضي وتشمل الأشياء المادية كالأدوات والمباني والمؤلفات والوثائق والرسوم أو المعنوية وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- **منهج المحدثين**: وهو المنهج الخاص لما ينسب إلى الوحي الإلهي مثل الكتب السماوية وسنة الرسل، ويعتمد هذا المنهج في عملية التحقيق على النقد الخارجي أكثر من اعتماده على النقد الداخلي.

- **منهج المؤرخين**: ويسمى المنهج التاريخي وهو الخاص لما ينسب إلى البشر من اجتهادات وانجازات، ويعتمد في عملية التحقيق على النقد الداخلي أكثر من اعتماده على النقد الخارجي.

2- **مناهج وصف الحاضر**: وتركز على وصف ما هو موجود بوصفه واقعا ماثلا بين أيدينا كما هو ويمكن أن نميز فيه ثلاث مناهج:

- **المنهج التشخيصي**: ويفيد في تشخيص الواقع والتعرف عليه حتى يسهل التخطيط له والتعامل معه ومعالجة سلبياته والاستفادة من إيجابياته، ويستند هذا النوع من الوصف على المعلومات التي تلقاها الإنسان أو حصل عليها بالملاحظة الشخصية الدقيقة أو بالتجربة المقننة.

- **المنهج التفسيري**: ويهتم بإضافة معلومات وشروحات على النصوص الموجودة، وبيان خلفيتها ومدلولاتها دون الاكتفاء بجمعها و وصفها.

- **المنهج التقويمي أو النقدي**: لا يقتصر هذا المنهج على النقد فحسب إنما يعمل على إبراز الايجابيات والسلبيات وإصدار الأحكام على ما جمعه الباحث من أوصاف لحالة ما أو موضوع ما "أي إخضاعه للتقويم والنقد"[1].

خامسا: أشكال (أساليب) البحوث الوصفية:

تتخذ البحوث الوصفية أشكالا عديدة حيث لا يوجد اتفاق عام حول كيفية تصنيف هذه الأشكال نظرا لاختلاف علماء البحث العلمي تبعا لخلفياتهم العلمية والثقافية وخبراتهم العلمية.[2]

ويمكن تصنيف أشكال البحوث الوصفية كما يلي:

1- **أسلوب المسح**: تعتبر الدراسات المسحية من أهم الوسائل لتجميع المعلومات الأولية اللازمة بطريقة منظمة بهدف فهم سلوك المجتمع موضوع الدراسة، ويستعمل هذا الأسلوب عادة لمعرفة اتجاهات الرأي العام، والوقوف على الجوانب المختلفة لظروف المعيشة والحياة في مجتمع ما أو لدراسة السلوك الماضي والحالي والمستقبلي للأفراد.

ويمكن أن يكون المسح شاملا أو بالعينة.

أ- **المسح الشامل**: يقوم على دراسة جميع مفردات المجتمع (الاحصائي)، عن طريق الحصد الشامل، وهي طريق صالحة في حالة المجتمع الصغير، أما إذا كان كثيرا فهي طريقة مرتفعة التكاليف وتستغرق وقت طويل.

[1] - أحمد عيساوي، المرجع السابق، ص- ص 50-51.
[2] - محفوظ جودة، المرجع السابق، ص 125.

ب- **المسح بالعينة**: يقوم على اختيار عينة مختلفة للمجتمع محل الدراسة وتكون النتائج المتوصل إليها ذات مصداقية[1].

ولهذا فإن البحوث المسحية تعتبر أداة جيدة للحصول على المعلومات اللازمة لعملية التخطيط ويقول الدكتور سامي محمد ملحم أن الدراسات المسحية تتعلق بالوضع الراهن أو الواقع الحالي والتعرف على جوانب القوة والضعف فيه، وذلك من أجل معرفة صلاحية هذا الوضع أو مدى حاجته إلى إحداث تغيرات جزئية أو أساسية فيه.[2]

وتعتبر الميزة الأساسية للبحث المسحي إمكانية جمع كمية كبيرة من البيانات عن الفرد المبحوث في المرة الواحدة والتي قد تشمل على:

- زيادة في المعرفة والمعلومات
- دراسة الاتجاهات والافكار.
- دراسة السلوك المتعلق بالفترة الماضية أو الحالية أو السلوك المتوقع في المستقبل.
- بعض المتغيرات الديموغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية مثل الدخل والعمر والمهنة ومكان الإقامة.

[1] - عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية –الرسائل والأطروحات–، الطبعة الأولى، دار الأبحاث، الجزائر، 2009، ص 51.
[2] - محفوظ جودة، المرجع السابق، ص 127.

2- **أسلوب دراسة الحالة**: هو أسلوب يعتمد على البحث المتعمق في موضوع يتعلق بحالة فردية أو جماعية وبالتالي هو أسلوب منهجي نوعي وصفي يستخدم لدراسة بعض الاشياء الخاصة في سياق ظاهرة مركبة.

وتهدف دراسة الحالة إلى ما يلي:

- استكشاف الحالة.
- دراسة حالة على ضوء نظرية سابقة.
- اختبار تأثير مختلف المتغيرات على الحالة، بطريقة نمطية بهدف تقديم أو ترتيب لحدث أو لوضعية في حدود الإمكان.

ويمكن التمييز بين الأنواع التالية لدراسة الحالة:

أ- **دراسة الحالة التوضيحية**: ويكون باستخدام حالة أو اثنين كأمثلة لحدث ما لتوضيح الكمية التي يكون عليها وضعية موقف ما.

ب- **دراسة الحالة التراكمية**: وتهدف إلى تجميع المعلومات عن عدد من الكيانات في أوقات مختلفة ويتم تجميع الحالات الماضية للأخذ بعين الاعتبار وضعياتها في تعميم النتائج.

ج- **دراسة الحالة الاستكشافية**: هدف هذه الدراسة هو المساعدة على تحديد الأسئلة واختيار التدابير والإجراءات الملائمة قبل الشروع في البحث الرئيسي[1].

[1] - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص- ص 51-52.

د- **أسلوب المقارنة**: ويعتبر هذا الأسلوب من أرقى الدراسات الوصفية ويقوم على المقارنة بين الظواهر أو الوضعيات المختلفة، لمعرفة أسباب الحدوث أو العوامل التي تصاحب حدثا معينا ويتميز هذا الأسلوب بكونه لا يتطلب جهدا ونفقات كثيرة ولا يتطلب إقامة تجارب[1].

وعلى الرغم من أن الباحثين يفضلون إتباع المنهج التجريبي في دراستهم للعلاقات السببية إلا أنهم قد يضطرون إلى إجراء الدراسات السببية المقارنة في الحالات التي يصعب إخضاعها للتجارب.

وقد قام ***جون ستيوارت مل*** **John Stuart Mill** في كتابة **A system Of logic** بوضع خمس قواعد أساسية للكشف عن العلاقات العلمية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- طريقة الاتفاق في الحدوث: وتشير هذه الطريقة إلى أن السبب والنتيجة هما موجدان في الظاهرة دائما مهما تكرر حدوثها، فإذا كانت النتيجة موجودة فإن معنى ذلك أن السبب لا بد أن يكون موجودا.

2- طريقة الاختلاف في الحدوث: مفادها بفرض حصول تشابه بين مجموعتين في جميع الظروف باستثناء ظرف واحد، وكانت النتيجة تحصل فقط عند وجود هذا الظرف المستثنى، أي أن الظرف هو السبب في تلك النتيجة.

3- الطريقة المشتركة: هي عبارة عن إدماج الطريقتين الأولى والثانية مع بعضهما، بهدف التأكد بدرجة عالية من الثقة من سبب الظاهرة فنبدأ أولا باستخدام طريقة الاتفاق في الحدوث لإيجاد

[1] - عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، 53.

عامل محدد ليشترك في كل الظواهر التي تكون فيها النتيجة موجودة، ثم نقوم باستخدام طريقة الاختلاف في الحدوث للتأكد من أن النتيجة لا تحدث في حالة عدم وجود هذا العامل[1].

4- طريقة العوامل الباقية: يقوم الباحث باستبعاد بعض العوامل والتي نسميها هنا العوامل الباقية ثم يجري دراسات على بعض العوامل المحددة، فإذا تبين له أن هذه العوامل المحددة تسبب بعض أجزاء من الظاهرة، معنى ذلك أن العوامل الباقية هي السبب في الأجزاء الأخرى من الظاهرة.

5- طريقة تلازم التغيرات: إذا كان هناك شيئين متلازمين في التغيير، فإنه إما أن تكون التغيرات التي تحدث في أحدهما سببها التغيرات في الآخر أو أن الشيئين تغيران بسبب واحد مشترك بينهما.

سادسا: مراحل المنهج الوصفي:

يتم البحث الوصفي بمرحلتين هما:

1- مرحلة الاكتشاف والصياغة: ويتم فيها استطلاع مجال محدد للبحث وتحديد المفاهيم والأوليات، أو جمع المعلومات لأجزاء البحث.

2- مرحلة التشخيص والوصف المتعمق: وفيه تحدد الخصائص المختلفة وتجمع المعلومات بوصف دقيق لجميع جوانب الموضوع، ودون الانطلاق من فروض مسبقة.

سابعا: الاسس المنهجية للبحوث الوصفية:

تستند البحوث الوصفية إلى اسس منهجية أهمها التجريد والتعميم

[1] - محفوظ جودة، المرجع السابق، ص- ص 130-131.

1- التجريد: وهو عملية عزل وانتقاء مظاهر معنية من كل عياني، كجزء من عملية تقويمية، أو توصيلة إلى الآخرين، ولا تتعارض بين التجريد وبين كون المواقف الاجتماعية أكثر تعقيدا من المواقف الفيزيائية، فالظواهر الفيزيائية من حيث البساطة والتعقيد مثل الظواهر الاجتماعية بحاجة إلى منهج علمي دقيق وأدوات قياس مناسبة.

كما لا تتعارض بين التجريد وكون واقعة اجتماعية متفردة، لأن تفرد الحادثة الاجتماعية هو تميز في الكم والكف، وحين تجرد فإن الظروف الكيفية لا تغفل ولا تعارض بين التجريد، وبين كون الحادثة الاجتماعية متفردة بدعوى أنها ذات خصائص منفصلة بعضها عن بعض فالحقيقة أن لا فصل بين خصائص الحادثة الاجتماعية، والتجريد في كل الأحوال عمل علمي أساسي.

2- التعميم: إذا صنفت الوقائع على أساس عامل مميز، أمكن استخلاص حكم أو أحكام تصدق على فئة معينة منها وذلك هو التعميم، وقد يكون التعميم شاملا فيسبق بكلمة كل أو جميع، وقد يكون جزئيا فيسبق بكلمة بعض وبالتعميم نصل بما استقرأنا إلى ما لم نستقرئه[1].

ثامنا: خطوات المنهج الوصفي:

1- الشعور بالمشكلة .

2- تحديد المشكلة.

3- وضع الفروض .

4- اختيار العينة.

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص- ص 148-149.

5- تحديد أدوات البحث.

6- جمع المعلومات بطريقة منظمة ودقيقة.

7- استخلاص النتائج و تنظيمها وترتيبها.

8- تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات.

9- كتابة تقرير البحث[1].

تاسعا: مجالات تطبيق المنهج الوصفي:

لا غنى عن البحث الوصفي في العلوم السلوكية ككل, لأنها تحقق هدفين أساسيين هما:

- تزويد العاملين في المجالات الاجتماعية والنفسية بمعلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظواهر المدروسة، ولهذه المعلومات قيمة علمية قد تؤيد ممارسات قائمة أو ترشد إلى سبيل تغيرها نحو ما ينبغي ان يكون .

- الهدف العلمي حيث تقوم هذه الدراسة بجمع الحقائق والتعميمات مما يزيد الرصيد المعرفي اللازم لفهم الظواهر والتنبؤ بها أما في مجال الدراسات القانونية وما يرتبط بها فتنصب مثلا على دراسات المؤسسات العقابية وإجراء التحقيقات للكشف عن خفايا وأسباب النزاعات القانونية ودراسة تطور ونمو السمات الإجرامية وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك.

[1] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 191.

ولكن يجب الانتباه إلى أن المنهج الوصفي لا يكفي وحده لإجراء الدراسات القانونية كلها لتعدد مجالاتها، وخصائص هذه المجالات[1].

عاشرا: مزايا وعيوب المنهج الوصفي: (تقيم المنهج).

1- المزايا:

- تعدد الأساليب والأدوات المتاحة أمام الباحث لدراسة مشكلة ما.

- وسيلة لإلقاء الضوء على العلاقات بين الظواهر.

- يهتم المنهج الوصفي بدراسة الظواهر كما هي عليه في الواقع،فلا يتطلب إجراءات متميزة قد تكون محظورة أو مجال اعتراض (كما هو الحال في المنهج التجريبي).

وهذه المزايا هي التي تجعل من المنهج الوصفي أكثر المناهج استخداما[2].

2- عيوب المنهج الوصفي:

- اصطدام الباحث بتعقد الظواهر وتشابك العلاقات بين الظواهر مما يجعل إمكانية العزل والضبط والقياس صعبة.وهذا ما يؤثر بدوره على صياغة الفرضيات، ومن ثم صعوبة التأكد منها لكون الاختيار يتم في الغالب عن طريق الملاحظة وجمع المعلومات المؤيدة والمعارضة للفرضيات دون أن يتاح للباحث استخدام التجربة، وذلك لعدم امكانية الإدراك والسيطرة على كل العوامل المتعلقة بالظاهرة.

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص- ص 150-151.
[2] - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 54.

- وجود مجال واسع لتحفيز الباحث في جمع المعلومات، وميله لاستخدام مصادر بعينها يرى أنها تزوده بما يحتاج ويرغب، وليس بالضرورة ما هو حقيقي، لان الباحث يتعامل مع ظواهر اجتماعية عادة ما يكون طرف فيها.

- ارتباط البحوث الوصفية بظواهر محدودة بالزمان والمكان ولهذا من الصعب تقييم نتائجها لتغير المواقيت من زمان لآخر ومن مكان لآخر[1].

المنهج التجريبي

[1] - عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص 54.

يعتبر المنهج التجريبي من اقرب المناهج للمنهج العلمي، غير أن تطبيق هذا المنهج يستوجب التعامل معه بحذر لخصوصية الظاهرة وصعوبة التحكم في العوامل المؤثرة فيها موضوع التجربة، ويقوم المنهج التجريبي على قاعدة أن الأمور المماثلة تحدث في الظروف المماثلة، فهو محاولة من الباحث في التحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية المكونة أو المؤثرة في تكوين الظاهرة باستثناء متغير واحد يقوم الباحث بتطويعه وتغييره بهدف قياس وتحديد تأثيره في العملية، وهذا يعني أن التجريب ممكن فقط حين يكون بالإمكان ضبط المتغيرات، فالباحث الذي يختار المنهج التجريبي في بحثه يبدأ تجربته بوضع عدة تساؤلات للوصول إلى الحلول والنتائج، فيبدأ بجمع الأدلة وبتطبيق قواعد المنهج على العينة المحددة سلفا، بحيث لا يقف الباحث عند مرحلة الوصف والتحليل بل يقوم بإجراء التجارب وذلك بمعالجة عوامل معينة في الظاهرة المدروسة أي التحكم في المتغيرات تحت شروط مضبوطة[1].

أولا: نبذة تاريخية عن المنهج التجريبي

توصل المسلمون للمنهج العلمي والتأصيلي في عهد الدولة الأموية، وهي المرحلة الثالثة من مراحل تطور الحركة العلمية عند المسلمين، حيث تمكن العلماء المسلمون أمثال جابر ابن حيان وأبو بكر الرازي وابن سينا وابن رشد ...من تأصيل النظريات العلمية والفلسفية في العلوم التي تخصصوا فيها، وقد ترجم الغربيون في القرن 13 م، تلك العلوم والنظريات إلى لغتهم في الوقت الذي تخلف فيه المسلمون عن مواصلة البحث لمدة تجاوزت 5 قرون، وخلال هذه المدة توصل الغرب للبناء الحديث

[1] - أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، دون دار نشر، المغرب، 2015، ص- ص 47-48.

للمناهج العلمية، وفي بداية القرن 19 م بدأت الدول الإسلامية في إرسال البعثات العلمية إلى الغرب وعندئذ واصل المسلمون المنهج العلمي في البحث العلمي[1].

وقد عرفت التشريعات القانونية في العالم المنهج التجريبي أو التأصيلي في البحث في معظم فروع علم القانون في وقت مبكر جدا، فتوصل الفقهاء في الفقه الجرماني واللاتيني لترسيخ العديد من النظريات والمبادئ القانونية في القانون كنظرية الالتزام وأحكامه ونظرية الخطأ والتصرف القانوني ...ومبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ونظرية المساهمة ...فاتبع الفقه الألماني هذا المنهج في دراسة المرافعات، وقد اقتبس الإيطاليون الفقه الإجرامي من الفقه الألماني واستبدلوه بالفقه الفرنسي الذي كان مجرد شرح للنصوص أو المتون.وقد كان للفقيه الإيطالي "**كيوفندا chiovenda**" الفضل الأكبر في تأصيل موضوعات قانون المرافعات[2].

- **المنهج التجريبي ودور كايم والقانون**: استخدم "أميل دور كايم " المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير ظاهرة العلاقة بين القانون والروابط والعلاقات الاجتماعية وعملية التأثير المتبادل والمطارد بينهما وذلك في كتابه المعروف " تقسيم العمل الاجتماعي" المنشور سنة 1893م وفي مقاله المعنون ب"قانون التطور الجنائي " وقد استخلص العديد من النتائج والمبادئ العلمية نتيجة لهذه الدراسات العلمية الموضوعية والتجريبية.

---

[1] - أحمد ابراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون - مناهجه ومفترضاته ومصادره-، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر-، دون سنة نشر ، ص 96.

* كيوفندا chiovenda: فقيه إيطالي وهو رائد ومؤسس المدرسة الإيطالية الحديثة وقد اتبع المنهج التأصيلي أي التجريبي في بحوثه وتناول مواضيع قانون المرافعات بدلا من منهج الشرح على المتون الذي كان يسيطر على المدرسة الفرنسية في تدريس القانون المرافعات، فالنظرية عند **كيوفندا** لا تبنى إلا على حقائق واقعية وليس على مجرد الافتراض النظري.

[2] - أحمد إبراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص-ص 97 -98.

- **المنهج التجريبي ومونتسكيو والقانون**: استخدم " مونتسكيو " المنهج التجريبي في دراساته الاجتماعية السياسية والقانونية التي تضمنها كتاب "روح القوانين " الصادر سنة 1748 م انطلاقا من مقولته الشهيرة: " نحن نقول عما هو كائن لا عما يجب أن يكون " كما طبقت المدارس الوضعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية والعلاج منها وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب.

- ماكس فيبر طبق المنهج التجريبي في دراسة العلاقة بسن المجتمع الصناعي والنمط البيروقراطي والقانون واستنتج العديد من النتائج العلمية[1].

ثانيا: تعريف المنهج التجريبي

هناك عدة تعريفات للمنهج التجريبي نذكر منها:

المنهج التجريبي "هو ذلك المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس، أو باطنة فيها لنفسرها بالتجربة، دون الاعتماد على مبادئ وقواعد المنطق الصورية وحدها"[2].

ومن أجل الوصول إلى الحقيقة وتحصيلها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها وتطبيق المنهج التجريبي وجب تحديد مفهوم التجربة وقد جاءت في سبيل ذلك محاولات عديدة نذكر منها: تتضمن التجربة أن يجعل الباحث حدثا معنيا يحدث تحت ظروف معروفة، مع استبعاد جميع التأثيرات

[1] - حسين فريحة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصر، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص-ص 67-68.
[2] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 152.

الخارجية على قدر الإمكان، وعلى أن يكون باستطاعة الباحث ملاحظة ذلك بدقة حتى يمكنه من اكتشاف العلاقات بين الظواهر.

ويرى "**شابين chapin بأن** " التجريب ما هو إلا ملاحظة تحت ظروف محكومة عن طريق اختيار بعض الحالات أو عن طريق تطويع بعض العوامل.

فالتجربة إذن هي ملاحظة مقصودة تحت ظروف محكومة ويقوم بها الباحث لاختيار الفرص والحصول على العلاقات السببية...كما أن أفضل الظروف التي يمكن أن تتم فيها التجربة هي التحكم في جميع العوامل والمتغيرات باستثناء عامل واحد[1].

أما بالنسبة لأنواع التجارب العلمية فقد تتقسم كما يلي:

1- التجارب المعملية و التجارب مع الناس: فالأولى تتميز بالضبط والتحكم والتطويع من جانب الباحث، ومن ثم يمكن تكرارها في أي وقت، أما التجارب مع الناس فيضع الباحث فرضه عن طريق تجميع المعلومات من الظواهر الطبيعية بدلا من اصطناعها.

2- **التجارب التي تستخدم فيها مجموعة واحدة من الأفراد أو أكثر**: في الحالة الأولى يتعرف الباحث عن اتجاهات أفراد المجموعة، ثم يدخل العامل التجريبي عليها ويتعرف على اتجاه أفراد المجموعة نفسها بعد ذلك، والفرق بين القياسين إذا وجد يكون راجعا للعامل التجريبي، أما إذا استخدم الباحث مجموعتين فتكون إحداهما "تجريبية " والأخرى "ضابطة" حيث يفترض أن المجموعتين متساويتان من جميع الأوجه، ثم يدخل الباحث العامل التجريبي على المجموعة التجريبية

[1] - أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة التاسعة، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 1996، ص 268.

فقط، ويقيس بعد ذلك اتجاه المجموعتين بين المجموعة الضابطة والتجريبية فإذا وجد فرق يعود إلى العامل التجريبي.

3- **التجارب التي تستغرق وقتا طويلا لإثبات الفرض**: كأثر دراسة المرحلة الجامعية على التوجهات السياسية.

4- **التجارب التي تستغرق وقتا قصيرا لإثبات الفرض**: كتأثير بعض البرامج الإذاعية في تغير اتجاهات الأفراد[1].

ويعرف المنهج التجريبي بالمنهج التأصيلي أو الاستقرائي وهو طريقة من طرق البحث العلمي في علم القانون التي يعتمد فيها الباحث على محاولة تنظير الجزيئات وردها إلى مبدأ عام يحكم جميع تلك الجزيئات سواء من حيث طبيعتها أو حكمها القانوني أو من حيث ما يترتب عليه من أثار[2].

فالمنهج التجريبي هو منهج يستخدم التجربة كوسيلة لدراسة ظاهرة معينة وقياس المتغيرات المتحكمة فيها، وضبطها للوصول إلى نتيجة محددة.

ثالثا: الأساس الذي يقوم عليه المنهج التجريبي

يقوم هذا المنهج على الاحتكام إلى الوقائع دون العقل، فالفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا المنهج في ابسط صورة ترتبط بقانون المتغير الوحيد وموجزه " إذا كان هناك موقفان متشابهان تماما من جميع النواحي، ثم أضيف عنصر معين إلى احد الموقفين دون الأخر، فان أي اختلاف يظهر بعد ذلك بين الموقفين يعزي إلى وجود هذا العنصر المضاف، أما في حالة تشابه الموقفين وحذف عنصر

[1] - أحمد بدر، المرجع نفسه، ص 269.
[2] - أحمد ابراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص-ص 94-95.

معين من احدهما دون الآخر، فإن أي اختلاف يظهر بين الموقفين يعزي إلى غياب ذلك العنصر، ويسمى المتغير الذي يتحكم به عن قصد في التجربة بطريقة معينة منظمة بالمتغير المستقل، أو التجريبي، أما نوع السلوك أو الفعل الناتج عن المتغير المستقل فيسمى بالمتغير التابع أو المتغير المعتمد، ويمكن أن تشمل التجربة أكثر من متغير مستقل، وأكثر من متغير تابع[1].

رابعا: أهمية المنهج

تبرز أهمية المنهج في عمله على المساعدة في إرساء العديد من المبادئ والأسس والنظريات في مجال القانون مثل نظرية الالتزام أو الخطأ أو النسبية أو البطلان ...وغيرها من الأفكار في مجال القانون[2]، فهو منهج يقوم بعرض النتائج الصحيحة وبالتالي سن القوانين اللازمة للتعامل مع الظاهرة.

وتزداد قيمة استعمال هذا المنهج في مجال تطبيقه في العلوم الإنسانية بصفة خاصة والعلوم القانونية والإدارية نظرا لشدة تعقيد العلوم القانونية وصعوبتها وسرعة تطورها وتغيرها فهي محتاجة لاستعمال وتطبيق المنهج التجريبي لكافة مراحله وعناصره ومتابعه[3]، وتطوره لاكتشاف الحقيقة العلمية القانونية والإدارية.

فالمنهج التجريبي هو من أهم مناهج البحث العلمي في مجال القانون وذلك لما يحدثه من أثر في مجال الدراسة التي يعدها الباحث خاصة في مجال الدراسة المقارنة بين القانون الوطني، والقانون المقارن في القوانين المعاصرة.

خامسا: خصائص المنهج التجريبي

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص-ص 114-115.
[2] - أحمد ابراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص 95.
[3] - حسين فريحة، المرجع السابق، ص 70.

- يتميز هذا المنهج بالعمق والتميز ومحاولة وضع إطار عام للمسالة محل البحث وردت تطبيقاتها لأصل عام واحد، يحكم جزئياتها ويعممها في صورة قالب عام ترد إليه تلك الجزئيات.

- يساعد على تحقيق الاتفاق والانسجام بين النظرية أو المبدأ مجمل البحث وغيره من النظريات والمبادئ العامة التي تدور في فلكها النظرية أو المبدأ.

- لا يقتصر على مجرد التحليل والتفسير لبعض الأحكام الجزئية، فالباحث في المنهج التجريبي يحاول جمع شتات الأفكار الجزئية في صورة مبدأ عام.

- المنهج التجريبي يختلف عن مجرد جمع نصوص القانون وتطبيقاته في صور مبدأ عام أو حكم كلي، تلك الحالة التي يقوم فيها الباحث بمجرد تفسير النصوص المتعلقة بتلك الجزئيات وتوضيح علاقتها بالأخرى .

- يعمل على جمع الأصول الجزئية والمفترضة من الناحية العلمية للمسألة محل البحث تحت حكم عام وكلي، بصرف النظر عن تعلق تلك الجزئيات بنص قانوني ومن عدمه[1].

سادسا: أهداف المنهج

1- تنظير الجزئيات إلى كليات: حيث يهدف المنهج التجريبي إلى تعميم الجزئيات إلى كليات، الأمر الذي من شأنه القضاء على الحلول الجزئية المتعارضة.

2- التنسيق بين المبدأ أو النظرية والنظريات المستقرة: فهو يهدف إلى التنسيق بين الجزئيات وتعميمها إلى كليات عامة تتفق مع الأصول والنظريات والمبادئ المستقر العمل بها في التخصص.

[1] - أحمد ابراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص 95.

3- خلق نوع من التناسق بين النتائج العلمية في التخصص الواحد: من شأن هذا المنهج منع النتائج الشاذة في جزئيات التخصص وإيجاد نوع من التنسيق في النتائج العلمية لموضوعات التخصص.

سابعا: المقومات وعناصر المنهج التجريبي

يقوم المنهج التجريبي على ثلاث مقومات وهي الملاحظة والفرضية والتجربة

1- الملاحظة: وهي أول عنصر يقوم عليه البحث العلمي التجريبي في رصد الظاهرة محل البحث ويتم ذلك باستخدام الحواس المدعمة بالأدوات العلمية

أ- تعريف الملاحظة العلمية: رصد ظاهرة عن طريق الملاحظة يفترض قابلية الظاهرة للتتابع والاستمرار حتى يمكن ملاحظتها ورصد تفاصيلها وما يترتب عليها من آثار، فتكرار الظاهرة هو الذي يؤكد ثبوت صحة وضرورة تعميم أحكامها[1].

ويمكن تعريف الملاحظة العلمية بأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج فهي التي تقود إلى وضع الفرضيات ووجوب وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات المطروحة لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تكشف وتفسر الظواهر والوقائع وتتنبأ بها وتتحكم فيها فالملاحظة العلمية هي المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والأشياء والوقائع والظواهر وتعريفها وتوصيفها وتصنيفها في اسر وفضائل،وذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب.[2]

ب- أنواع الملاحظة:

[1]- أحمد إبراهيم عبد التواب، المرجع نفسه، ص107.
[2]- جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 156.

* **الملاحظة البسيطة:** وهي المشاهدة أو الانتباه العضوي، غير المضبوط بهدف القصد، أو تركيز أو دوافع محددة أو استعداد مسبق وبدرجة عالية من المشاهدة واستخدام فيها أدوات للتأكد من دقتها ويتضمن هذا النوع صورة مبسطة من المشاهدة ويعتمد في الغالب العام على المواقف الطبيعية الحية .

* **الملاحظة العلمية الحقيقية:** لا تعتمد على مجرد الحواس مباشرة تستخدم أدوات ووسائل مادية فقط، وهي النظر أو الانتباه والمشاهدة المقصودة والمنظمة والدقيقة للأشياء والوقائع والظواهر والأمور بقية معرفة أحوالها وأوصافها وأصنافها[1].

* **الملاحظة غر المباشرة:** وهي الملاحظة التي تمد بها الطبيعة دون الحكم فيها من جانب الباحث، أي هي التي تعتمد على النظر والاستماع لموقف معين دون المشاركة الفعلية فيه وبقدر الإمكان ألا يظهر الباحث في الموقف أي يخلط بالجمهور،أي ينصت إلى ما يدور بين الأفراد من أحاديث وما ينطبع على وجوههم من انفعالات،وهي التي تميز الآثار المصطنعة في إشكالية (مثل الإجابة عن الأسئلة المحدودة).

* **الملاحظة المضبوطة أو المنتظمة:** وهي الملاحظة التي تستخدم فيها الكثير من الأدوات الضبطية و الإجراءات التنظيمية،وهي عادة ما تستخدم عندما يكون الهدف من الدراسة هو الوصف المنظم، ولكن يجب علينا إدراك أنه مهما بلغت درجة الضبط في ملاحظة الظواهر الاجتماعية، فإنها لا تصل إلى مستوى

الدقة التي تتميز به دقة العلوم الطبيعية، مثل الكيمياء والفيزياء وغيرها من العلوم الأخرى.[1]

[1] - سالم محمد سالم العماري المعمري، خطوات المنهج التجريبي، مجلة التربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن -ليبيا-، العدد الثالث، 2017، ص50.

ج- **شروط الملاحظة:** للقيام بالملاحظة العلمية بصورة كاملة ودقيقة لابد من توفر جملة من الشروط الذاتية والموضوعية،وهذه الشروط هي:

- أن تكون كاملة ودون إغفال أي عامل له صلة بالواقعة.

- يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة لا تتأثر بالأحاسيس والفرضيات السابقة على عمليات الملاحظة.

- يجب أن تكون منظمة ومضبوطة ودقيقة.

- يجب أن يكون مؤهلا وقادرا على الملاحظة العلمية.

- يجب أن تكون الملاحظة العلمية مخططة.

- يجب تسجيل الملاحظات في أوانها بدقة وترتيب مضبوط ومحكم.

- يجب معرفة الأخطاء وتجنبها والتي يكون مصدرها الملاحظة نفسها، أو الأجهزة المستعملة فيها.[2]

د- مصادر الخطأ في الملاحظة:

يمكن حصر مصادر الخطأ في الملاحظة مهما كان نوعها في ما يلي:

- الآلة المستخدمة وما تتعرض له بفعل الزمان و الصيانة وسوء الاستخدام من فقدان الكفاءة.

---

[1] - سالم محمد سالم العماري المعمري ، المرجع نفسه، ص 50.

[2] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 159.

- الواقعة المدروسة ودرجة تعقدها واختلاطها بغيرها.

- الإنسان، فهو المصدر الحقيقي بسبب طبيعته الذاتية مزاجا و حساسية وعقيدة ومذهب وواقعا فيزيولوجيا وصحيا.[1]

2- الفرضيات العلمية:

خلال هذه المرحلة يقوم الباحث بمحاولات لتفسير الظواهر عن طريق وضع افتراضات تبين الروابط والعلاقات التفاعلية بين أجزائها.[2]

أ- تعريف الفرضيات:

- **لغة:** تعني التخمين أو استنتاج أو افتراض ذكي في إمكانية صحة وتحقيق ظاهرة أو عدم تحققها واستخراج وترتيب النتائج تبعا لذلك، أوهي اقتراحات ونتائج تتطلب الفحص والاختيار والتجريب للتأكيد من مدى صحتها وصدقها وترتيبها واستخراج النتائج تبعا لذلك .

- **اصطلاحا:** هي تفسير مؤقت لظواهر ووقائع معينة، لا تزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتنع في الوقائع، أصبحت من بعد فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر.

وتعرف أيضا: أنها تخمين ذكي يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق و الظواهر ...ويكون هذا الفرض مرشده في البحث و الدراسات التي يقوم بها ...[3]

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 34.
[2] - أحمد خروع، المنهج العلمية وفلسفة القانون، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص29.
[3] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص161.

فالفروض هي تلك التوقعات والتخمينات للأسباب التي تكمن خلف الظاهرة والعوامل التي أدت إلى بروزها، وظهورها بهذا الشكل .

أو هي نظرية لم تثبت صحتها بعد، رهن التحقيق، أو هو التفسير المؤقت الذي يضعه الباحث للتكهن بالقانون، أو القوانين التي تحكم سير الظاهرة .[1]

ب- شروط الفرضية:

- يجب أن تكون الفرضية من وحي الوقائع ونتائج ملاحظتها، حتى تضمن اتصالها بالواقع، ولا تكون مجرد خيال.

- يجب أن يكون بالإمكان التحقق منها على نحو ما، وان طال الزمان .

يجب أن تقدم تفسيرا لظاهرة لم تفسر سابقا، أو تقدم تفسيرا أفضل من التفسيرات السابقة، و أن لا تتناقض مع الوقائع التي أثبتتها الملاحظة و القول الفصل في العلوم التجريبية للوقائع، و للتجريب، وليس للأفكار.[2]

- يجب ان لا تحتوي على تناقض في منطوقها.

ج- أهمية الفرضية:

للفروض أهمية بالغة للوصول إلى حقائق الأمور و معرفة الأسباب الحقيقية المؤدية لها، ويجب التأكد على أن كل تجربة لا تساعد على وضع احد الفروض لا تعتبر تجربة عميقة إذ انه لا يمكن أن يكون أي علم لو أن العالم اقتصر على ملاحظة الظواهر و جمع المعلومات عنها دون أن يحاول الوصول

[1] - سالم محمد سالم العماري المعمري، المرجع السابق، ص51.
[2] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص-ص 57-58.

إلى أسبابها التي و بالرغم من الأهمية القصوى للفرض، فان بعض العلماء يحاربون مبدأ فرض الفروض، لأنها تبعد الباحث عن الحقائق الخارجية،فهي تعتمد على تخيل العلاقات بين الظواهر، كما إنها تدعو إلى تحيز الباحث ناحية الفروض التي يضعها مع إهمال بقية الفروض المحتملة .

كما تكمن أهمية الفروض في البحث في إنها توجه الباحث إلى نوع من الحقائق التي يبحث عنها بدلا من تشتته بهذه دون غرض محدد، كما أنها تساعد على الكشف عن العلاقات الثنائية بين الظواهر، حيث يقول العالم "كلود برنارد" الذي يبين أهمية الفرض " إن الحدس عبارة عن الشعور الغامض الذي يعقب ملاحظة الظواهر، ويدعو إلى نشأة فكرة عامة يحاول الباحث بها تأويل الظواهر قبل أن تستخدم التجارب، وهذه الفكرة العامة "للفرض" هي لب المنهج التجريبي لأنها تشيلا التجارب و الملاحظات و تحدد شروط القيام بها .[1]

د- أنواع الفرضيات:

إذا صنفنا الفرضيات على أساس الصياغة فإنها تنقسم إلى:

- فرضية الإثبات: سلبا أو إيجابا للعلاقة.

- فرضية النفي: التي تنفي وجود العلاقة .[2]

كما يمكن تقسيمها من ناحية أجزاء إلى:

- الفروض الفلسفية: وهي الفروض التي لا يمكن التحقق من صدقها مثل أراء بعض الفلاسفة كأفلاطون وسقراط .

[1] - سالم محمد سالم العماري المعمري، المرجع السابق، ص52.
[2] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص59.

- الفروض العلمية: وهي تلك الفروض التي يضعها العلماء لموضوع دراستهم من اجل فهم ظاهرة ما، و التحقق فيها بواسطة التجربة مستخدمين ما يرونه ملائما من أجهزة و أدوات تساعد على التحقيق من فروضهم، فما تؤيده التجربة يكون فرضا صحيحا و إن لم تؤيده التجربة يكون فرضا خاطئا.[1]

إلا انه مهما كانت الفرضية فإنها تبقى عبارة عن تفسير مؤقت، وعدم وجود الأدلة الكافية على صحتها ليس مبررا للتخلي عنها، و إنما يجب على الباحث أن يتخلى عناه عندما يجد الأدلة التي تثبت عدم صحتها، إذ لا يمكن للباحث التمسك بفرضيات خاطئة.[2]

3- التجربة:

بعد عملية إنشاء الفروض العلمية تأتي عملة التجريب على الفرضيات لإثبات مدى سلامتها وصحتها عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها في تفسير الظاهرة.

أ- **تعريف التجربة:** هي فحص الفكرة ووضعها موضع الاختبار بواسطة الظواهر، هذا الفحص للفكرة التي قدمت كفرض لتفسير الظاهرة، أو العلاقات التي تتحكم أجزاء الظاهرة، أو بين بعض الظواهر، وذلك من خلال ظروف لا توفرها الظواهر الطبيعية أو يريد هو تحقيقها.

على ذلك يكون المقصود بالتجربة "بيان أن الروابط التي تعبر عنها الفروض موجودة فعلا في التجربة، وفي ظواهر معنية في التجربة ".

[1] - سالم محمد سالم المعماري المعمري، المرجع السابق، ص 54.
[2] - صلاح الدين الشروخ، المرجع السابق، ص 59.

فالتجربة تعتبر أصدق تعبير عن المنهج التجريبي، إذ أن الباحث يجبر الظاهرة على المثول أمامه، و لم يعد ينتظر حدوث هذه الظواهر وفي ذلك توفير لكثير من الجهد والوقت.[1]

فمرحلة التجربة هي المرحلة التي يتم فيها اختبار صحة الفروض و التساؤلات التي تم تدوينها، حتى يمكن استخلاص النتائج الصحيحة التي يؤدي إليها البحث و الدراسة، ويجب أن تؤدي هذه الفروض والتساؤلات إلى نتيجة عامة يسهل تعميمها بالنسبة لتلك الجزيئات، والتي تمكن الباحث من صياغة مبدأ عام أو كلي يتضمن تلك الجزيئات كتطبيقات عملية له .[2]

-ب- خصائص التجربة:

- التكافؤ الإحصائي بين الأفراد في المجموعات البحثية.

- المقارنة بين مجموعتين من الأفراد أو أكثر.

- معالجة المتغيرات المستقلة.

- قياس المتغير التابع.

- استخدام الإحصاء الاستنتاجي.

- ضبط المتغيرات الخارجية.[3]

-ج- أنواع التجارب:

[1] - سالم محمد سالم العماري المعمري، المرجع السابق، ص 54.

[2] - أحمد ابراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص 108.

[3] - موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي الكتاب الأول أساسيات البحث العلمي، الطبعة الأولى، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2006، ص-ص 145-146 .

-التجربة غير المباشرة (السلبية): وهي تلك التي لا يتدخل الباحث في حدوثها أو تغير مسارها، بل تركها تحدث كما هي وكأن الطبيعة تطوعت وأجرت التجربة بدلا من الباحث .

- التجربة المباشرة (الايجابية): وهي نوعان:

- التجربة المرتجلة: يطلق هذا المصطلح على التدخل في ظروف الظواهر لا للتأكد من صدق الفكرة، بل بمجرد ما يترتب على هذا التدخل من أثار، وتكون في المراحل الأولى من مراحل البحث.

- التجربة العلمية: ويطلق على كل تدخل في المرحلة الأخيرة من البحث، أي عندما يريد التحقق من صدق الفروض التي يضعها بناء على كل ما توحي إليه الملاحظة و هكذا تهدف التجربة العلمية إلى غاية أكثر وضوح من الغاية التي ترمي إليها التجربة المرتجلة .

- التجارب الصناعية و التجارب الطبيعية:

- التجارب الصناعية: هي التجارب التي تتم في ظروف صناعية يتم وضعها من جانب الباحث

.

- التجارب الطبيعية : هي التي تتم في الظروف الطبيعية دون أن يحاول الباحث التدخل فيها

.

- تجارب تستخدم مجموعة من الأفراد أو أكثر:

- النوع الأول: يلجا الباحث إلى مجموعة واحدة من الأفراد، يقيس اتجاههم بالنسبة لموضوع معين ثم يدخل المتغير التجريبي الذي يرغب في معرفة أثره، ثم يعيد قياس اتجاه الأفراد مرة ثانية فإذا وجدنا فروق جوهرية في نتائج القياس في المرتين فهنا يفترض أنها ترجع إلى المتغير التجريبي .

- النوع الثاني: فيلجأ الباحث إلى استخدام مجموعتين من الأفراد يطلق على إحداهما (المجموعة التجريبية)، و يطلق على الأخرى (المجموعة الضابطة) ويفترض فيها التكافؤ من حيث المتغيرات المهمة في الدراسة، ثم يدخل المتغير التجريبي الذي يرغب في معرفة أثره على المجموعة الضابطة، وبعد انتهاء التجربة تقاس المجموعتين ويعتبر الفرق في النتائج بين المجموعتين راجع إلى المتغير التجريبي.

- التجارب العشوائية: هنا يقوم الباحث بتوزيع الأفراد عشوائيا في كل المجموعتين التجريبية و الضابطة ثم يقوم بالتجربة .[1]

ثامنا: خطوات المنهج التجريبي:

و تتمثل في ثلاث مراحل متسلسلة و مترابطة و متكاملة هي:

- مرحلة الوصف

- مرحلة التحليل

- مرحلة التركيب

1 - مرحلة التعريف و التوصيف و التصنيف: و تتمثل في النظر و المشاهدة للأشياء و الوقائع الخارجية و القيام بعمليات ووصفها وتعريفها وتصنيفها في قوالب فصائل و أصناف من أجل معرفة حالة الشيء أو الظاهرة أو الواقعة دون محاولة تجريب أو تفسير لهذه الظواهر والاشياء والوقائع [2]

[1] - سالم محمد سالم العماري المعمري، المرجع السابق، ص-ص 55-56 .
[2] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 155.

2 - مرحلة التحليل: حيث يتم في المرحلة تحليل هذه الاصناف بعينات مماثلة لها لبيان العلاقات و الروابط بينها و بين الاصناف المشابهة و استخراج القوانين او الفروض التي تساعد على استخراج القوانين[1]

وهي مرحلة تعقب مرحلة التعريف و التوصيف و التصنيف اي مرحلة معرفة حالة الاشياء و الظواهر و الاشياء و وضيفة هذه المرحلة الكشف عن العلاقات القائمة بين طائفة الظواهر و ما يشابهها و ذلك عن طريق التحليل المعتمد على التفسير على اساس الملاحظة العلمية العامة المتعلقة بهذه الظواهر و الاشياء المشمولة بالتجربة[2]

3 - مرحلة التركيب: و في هذه الخطوة يتم تركيب القوانين الجزئية المستخلصة بالخطوة السابقة في قوانين كلية و عامة: مثل قوانين الحركة لنيوتن [3]

تاسعا: تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية:

ان العلوم القانونية هي جزء لا يتجزأ عن العلوم الاجتماعية على اساس ان هدف العلوم القانونية هي تنظيم المجتمع و ضبته قانونيا و تنظيميا من أجل تحقيق المصلحة العامة المشتركة عن طريق توفير الأمن و الاستقرار الاجتماعي.

فالعلوم القانونية تهتم بدراسة الظواهر و المواقف الاجتماعية دراسة علمية قانونية من اجل اكتشافها و تفسيرها و التنبؤ بها و تنظيمها و ضبطها بواسطة قواعد و قوانين علمية عامة و بالتالي فان العلوم القانونية مثل بقية العلوم الاجتماعية الاخرى ينطبق عليها مناهج البحث العلمي و بالتالي فان

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 115.
[2] - جبيري ياسين المرجع السابق، ص 155.
[3] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 116 .

مجال العلوم القانونية هو ميدان خصب و أصيل لاستخدام المنهج التجريبي في دراسة و بحث الظواهر الاجتماعية و القانونية دراسة علمية و موضوعية صحيحة لاستخراج الفرضيات و المبادئ و النظريات و القوانين العلمية و اكثر فروع العلوم القانونية و الادارية قابلية لتطبيق المنهج التجريبي تكون في مجال قانون الاجراءات و المرافعات و النظام القضائي وفي الوقت الحالي القانون الجنائي و العلوم الجنائية و القانون الإداري و العلوم الإدارية، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها اكثر فروع القانون واقعية و عملية و تطبيقية و اجتماعية و وظيفية لهذا كانت هذه الفروع اكثر العلوم القانونية و الإدارية و أسهلها في تطبيق و استخدام المنهج التجريبي في دراسة الظواهر التي تحكمها و تنظمها.[1]

و من امثلة تطبيق المنهج التجريبي في المجالات القانونية الدراسات البحثية التي قامت بها بولندا في عام 1960 باستخدامها لهذا المنهج لإصلاح نظامها القضائي و قانون الاجراءات و المرافعات.و كذلك دراسة الأستاذ مور بيرغر البيروقراطية في مصر الحديثة عام 1953 / 1954.[2]

عاشرا: تمييز المنهج التجريبي عن غيره من المناهج:

ان المنهج التجريبي الذي يتكون من مراحل و عناصر الملاحظة و المشاهدة العلمية و وضع الفروض و اقامة التجريد من أجل استخراج القوانين و النظريات العلمية التي تكشف و تفسر الظواهر و الوقائع المشمولة بالتجربة و التنبؤ بها و التحكم فيها يختلف عن بقية المناهج العلمية الأخرى و خاصة الاستدلالي من حيث كون المنهج التجريبي سلوك علمي و موضوعي خارجي, اذ يعتمد المنهج التجريبي على التجربة الخارجية على العقل و تفرض نفسها على العقل من الخارج ثم تتطلب عملا عقليا في التفسير و التحليل و الوضع.

[1]- ينظر: حسين فريحة، المرجع السابق، ص-ص 69-71.
[2]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 122.

فالمنهج التجريبي موضوعه الظواهر و الوقائع الخارجية بينما موضوع المنهج الاستدلالي هو المخلوقات العقلية الداخلية[1]

احدى عشرة: صعوبات و معوقات المنهج التجريبي:

يمكن تلخيصها في ما يلي:

- صعوبة تحديد جميع المتغيرات التي توثر على نتائج التجارب التي يجريها الباحث.

- شعور أفراد المجموعة بأنها تخضع لتجارب معينة قد يؤدي الى تعديل سلوكها وادائها مما ينتج عنه فشل التجربة .

- تردد بعض اصحاب المشروع او إدارته و تخوفهم من احتمال كشف اسرار الأعمال أمام المنافسين.

- صعوبة اختيار مجموعتين متكافئتين تماما من جميع الأبعاد.

- احتمال وجود الأخطاء التجريبية التي تؤدي الى نتائج غير دقيقة و من هذه الأخطاء:

* أخطاء إجرائية: اي من حيث طبيعة الإجراءات المستخدمة خلال التجربة.

* أخطاء في اختيار العينة .

* أخطاء توقيت القياسات و ذلك عندما تكون المتغيرات في المتغير التابع ناتجة عن توقيت عمل القياسات و ليس عن إدخال أثر التغير المستقل على التجربة.

[1] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 154.

* أخطاء تنفيذ القياسات: و هي تلك الأخطاء المتعلقة بالخلط بين أثار إدخال المتغير المستقل على التجربة و بين أثار المتغيرات الأخرى الخارجية.[1]

المنهج التاريخي

أولا: التعريف والخصائص.

[1] محفوظ جودة، المرجع السابق، ص-ص 141-142.

1- التعريف: يتكون التاريخ من وقائع زمنية غير قابلة للإعادة لأن الزمن يسير قدما دون عودة أو تراجع.

ومهمة علم التاريخ هي القيام بوظيفة مضادة لسير الزمن تتمثل في استعادة ذهنية لاستقرائها واستخراج عبرها وإفادة الحاضر والمستقبل بمعارف الماضي وأسراره، وعلى هذا الأساس يعرف المنهج التاريخي بالاسترادادي.

فاسترداد أثار الماضي سواء كانت هذه الآثار مادية (وثائق، بيانات)، أو كتابية (صور وروايات) ضليع على اطلاعنا على جملة من المعارف المحيطة بتلك الآثار[1].

- **التاريخ لغة:** أرخ الكتاب أرخا: حدد وقته، وتعني كلمة تاريخ في اللغة العربية الإعلام أو التعريف بالوقت، يقال أرخت الكتاب وورخته بمعنى بينت كتابته.

- **اصطلاحا:** عرفه اليوناني "هيرودوتس" بأنه أي التاريخ "يشمل على التحري والبحث والتحقيق في أحداث الماضي وتسجيلها، ولا يتم هذا التحري إلا إذا قام به المؤرخ نفسه،وسافر إلى الأماكن التي يدرسها تاريخيا ".

أما **ابن خلدون فيقول:** التاريخ فن من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال وتشد إليه الركاب والرحال وتسمو إلى معرفته الاغفال وتنافس فيه الملوك والاقيال ويتساوى في فهمه العلماء وغير العلماء، إذا فهو في ظاهره لا يزيد على أخبار الأيام والدول "....وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها، فهو لذلك أصيل في الحكمة...." .

[1] - أحمد خروع، المرجع السابق، ص-ص 29-30.

فالمنهج التاريخي هو الطريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الأحداث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

بمعنى أخر فان المنهج التاريخي هو مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه ونواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه وجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها[1].

وبالتالي قد يكون المنهج التاريخي في صورة وصف لنظام قانوني معين، فيقوم الباحث في حياة المجتمع محل الدراسة بوصف الحياة القانونية لهذا المجتمع، كما هو الحال في الدراسات القانونية للقانون المدني أو الجنائي أو المرافعات في ظل الدولة الفرعونية أو في حضارة بلاد الرافدين، أو دراسة نظام الإدارة والحكم في الدولة العباسية أو الأموية أو الفاطمية[2].

فالمنهج التاريخي هو منهج تعول عليه العلوم التي تدرس الماضي بسجلاته ووثائقه ويعتمد هذا المنهج على الجمع والانتقاء والتصنيف وتأويل الوقائع، ومن ثم كان العمل الأول للمؤرخ هو الاهتداء إلى الواقعة التي اختفت في الماضي والتثبت منها، إذ أنها نقطة البدء في المنهج التاريخي نتعقبها في الوثيقة.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام القوانين التاريخية لا نعني بها أن المؤرخ يستطيع أن يتنبأ علميا بأحداث المستقبل لأن ذلك أمر خارج عن قدرة البشر، والمستقبل علمه عند الله تعالى، لكن المؤرخ

[1] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 120 وما بعدها.
[2] - أحمد ابراهيم، المرجع السابق، ص 112.

يستطيع تحديد الاتجاهات العامة لقضية معينة على ضوء دراسته للأصول التاريخية، والربط بين الظواهر المتعلقة بالقضية[1].

2- مميزات الظاهرة التاريخية: تتميز بـ:

- كونها ظاهرة إنسانية فهي من صنع الإنسان الذي عاشها باعتبارها حاضرة.
- كونها فريدة بمعنى أن ماضي الإنسان بكل خصوصياته لا يمكن أن يتكرر بنفس الطريقة، لأن الواقعة التاريخية تمت في زمن لا يمكن اعادته، فلا يمكن للظاهرة التاريخية أن تخضع لملاحظتنا المباشرة ولا يمكن إجراء التجربة عليها.

- كونها ذات معنى ودلالة فهي تأتي ضمن سلسلة من الوقائع الرامية إلى تحقيق غايات حددها الإنسان وسخر لها الإمكانيات والوسائل[2].

3- خصائص المنهج التاريخي: من خصائصه .

- إن عملية البحث فيه ترتكز على تفسير الوثائق، حيث إن الوثيقة هي الشيء الذي يرجع الباحث إلى زمان ومكان معينين، وهي تحمل معلومات ذات طابع معين يقوم المؤرخ بالتفكير فيه والعمل على تفسيره، فهو منهج علمي معتمد مثل بقية المناهج.

- يعتمد على ملاحظات الباحث وملاحظات الآخرين.

- لا يتوقف عند مجرد الوصف بل يحلل ويفسر.

[1] - عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 06.
[2] - محفوظ جودة، المرجع السابق، ص 122.

- اعتماد الباحث على عامل الزمن، لان دراسة المجتمع تتم في فترة زمنية معينة.

- شمولية البحث وعمقه لأنه دراسة للماضي والحاضر[1].

ثانيا: أهمية المنهج التاريخي.

يعتبر المنهج التاريخي من المناهج الهامة في كل العلوم التجريبية والإنسانية، وتتميز الدراسات الإنسانية عامة والقانونية خاصة باتصالها بالتاريخ، حيث يمثل التاريخ حلقة من حلقات تطور القانون الأمر الذي استدعى اهتمام الدراسات القانونية بالجانب التاريخي، ونظرا لهذه الأهمية فقد تم تخصيص جانب هام من فروع القانون لدراسة التاريخ القانوني للمجتمعات والحضارات القديمة وقد ساهمت تلك الدراسات بإضفاء جانب كبير من المعرفة عن الحياة التي عاشتها المجتمعات القديمة والدراسات التاريخية إلى جانب أهميتها كفرع من فروع الدراسات القانونية العامة، فإنها تمثل جانب مهم في معظم الدراسات القانونية المختلفة[2].

وتبرز أهمية المنهج التاريخي من خلال:

- اتساع مجالات استخدامه، فهو لا يقتصر على التاريخ، وإنما يستخدم في العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها مادام المطلوب هو التعرف على حادثة بشرية مضت وانقضت أو تطورت عبر الماضي، حتى وصلت الى الحاضر.

- يستخدم في التعرف على أدبيات البحث السابق.

- يسمح بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة من مراحل تطور الظاهرة المدروسة.

[1] - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 58.
[2] - ينظر: أحمد ابراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص-ص 111-112.

- يتيح هذا المنهج معرفة تطور هذه المشكلات وحلولها سابقا، وايجابيات وسلبيات هذه الحلول.

- يقدم الذاكرة الاجتماعية[1].

ثالثا: أهداف المنهج التاريخي.

- يهدف هذا المنهج إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين، فهو يهتم بإعادة ترتيب الوقائع والسعي إلى تفسيرها إما بربطها ببعضها البعض أو بربطها بمتغيرات أخرى ضمن السياق الذي وقعت فيه، كما يهدف إلى فهم الحاضر على ضوء خبرات الماضي ووقائعه بمعرفة الظروف والملابسات التي مرت بها ظاهرة من الظواهر، ويهدف عبر الدراسة المقارنة للوقائع إلى استنباط تعميمات أو قوانين عامة[2].

وبذلك يمكن تلخيص أهدافه على النحو التالي، انه يهدف إلى:

1- التأكد من صحة حوادث الماضي، بوسائل علمية.

2- الكشف عن أسباب الحادثة، عن طريقة ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها من حوادث.

3- الكشف عن معنى الحادثة[3].

رابعا: خطوات المنهج التاريخي

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 125.
[2] - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 58.
[3] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 124.

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة في تكوين هوية المنهج، تقود العقل الإنساني بطريقة علمية نحو الحقيقة العلمية التاريخية، وعناصر المنهج التاريخي هي:

1- اختيار موضوع البحث:

ويكون عن طريق تحديد المشكلة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات العلمية، ويجب أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر.

- صياغة المشكلة صياغة علمية واضحة جامعة لكافة عناصرها[1].

- عملية تحديد المشكلة بطريقة ملائمة تسمح بتطبيق البحث العلمي إضافة إلى ذلك فانه يتم إضافة المعيار الموضوعي، لتحديد ما يلي عند تطبيق المنهج التاريخي:

- مكان وقوع الحوادث المطلوب دراستها.

- الأشخاص الذين دارت حولهم الأحداث، أو كانوا على صلة بها.

- مكان وقوع الأحداث وزمانها والسبب.

- نوع النشاط الإنساني الذي يدور حوله البحث[2].

وعلى الباحث أن لا ينساق وراء العناوين البراقة والتي تكون دون تحديد،

حيث أن ذلك يكلفه الكثير في الجهد والوقت المبذول والتكلفة العالية[3].

[1] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص-ص 123–124.
[2] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 126.
[3] - محفوظ جودة، المرجع السابق، ص 123.

2- جمع المادة العلمية:

بعد تحديد المشكلة العلمية وصياغتها تأتي مرحلة جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر عناصر وأجزاء المشكلة بجمع كافة الوثائق والمصادر بطريقة علمية سليمة.

وتتعدد أنواع الوثائق بحسب تقسيماتها المختلفة:

أ- أنواع الوثائق التاريخية على أساس تقسيم الروايات المأثورة والمخلفات: يقرر بعض من فلاسفة التاريخ أن الوثائق التاريخية تنقسم إلى فئتين فئة الروايات المأثورة كالروايات الشفوية أو المكتوبة، المطبوعة والروايات المصورة والرسوم والخرائط، وفئة المخلفات أو البقايا التي خلفها الإنسان الماضي دون قصد مثل اللغة، الأدب، الموسيقى وصور التعبير الفني والقوانين والعادات.

- ووجه النقد إلى هذا النوع من التقسيم على أساس أنه لا يمكن الحسم والقطع بين الروايات المأثورة والمخلفات.

ب- أنواع الوثائق التاريخية بحسب تقسيمها الى وثائق ومصادر أصلية وغير أصلية (مراجع): فالأصلية هي تلك المخلفات والآثار المادية المباشرة والمعاصرة الحقيقية التاريخية محل البحث كالمذكرات الشخصية والنصوص القانونية ...أما الوثائق المشتقة وغير الأصلية فهي تلك المقتبسة من الوثائق الأولى (الأصلية) سواء من الدرجة الأولى أو غيرها.

ج- أنواع الوثائق التاريخية على أساس تقسيمها إلى وثائق وآثار غير مكتوبة ووثائق وآثار مكتوبة: فغير المكتوبة تتمثل في الأهرامات والمعابد والبنايات ...التي تركها الإنسان السابق، أما المكتوبة فهي كل ما خلفه الإنسان الماضي من مدونات على الفخار ونقوش على الحجر إضافة إلى المسجلات الصوتية.

د- أنواع الوثائق التاريخية حسب القائمة: من أهمها:

- السجلات والوثائق التاريخية: كالتشريعات وأحكام القضاء والمعاهدات.
- التقارير الصحفية.
- الشهادات الحية لشهود العيان المعاصرين للحادثة.
- المصادر الشخصية كالرسائل والمذكرات.
- الدراسات والبحوث والكتابات.
- البقايا والآثار.
- الأعمال الفنية[1].

3- نقد المادة التاريخية:

بعد عملية جمع وحصر الوثائق التاريخية المتصلة بالمشكلة محل الدراسة، تأتي مرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق تحليلا علميا دقيقا عن طريق استعمال كافة وسائل الاستدلال والتجريب للتأكد من هوية وأصالة الوثيقة فيما تحمله من دلائل تاريخية.

[1] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص-ص 124–127.

- أما المقصود بنقد المادة التاريخية فهو التأكد من صدق المصدر، وصحة المادة الموجودة فيه، ومن منطلق الشك المنهجي العلمي الذي به يرفض الباحث قبول أي وثيقة تاريخية إلا من بعد نقد يثبت صحتها[1].

- بمعنى آخر أنه ينبغي اتباع مبدأ الشك العلمي في المعلومات التاريخية التي يحصل عليها الباحث، وخاصة إذا لم يكن نقل الأحداث والوقائع قد تم عن المصادر الأصلية، حيث تزداد احتمالات التزييف والتشويه والأخطاء سواء المتعمدة أو غير المتعمدة[2].

وبذلك يجب إخضاع الوثائق التاريخية إلى الفحص والنقد وهناك نوعان نقد خارجي ونقد داخلي.

أ- **النقد الخارجي:** وذلك من خلال التأكد من:

- تاريخ ظهور الوثيقة أو مظهرها الخارجي.

- صاحب الوثيقة: مؤلفها أو كاتبها.

- إذا ما كانت الوثيقة أصلية أم منسوخة[3].

وينقسم هذا النوع من النقد أي الخارجي بدوره إلى قسمان: نقد التصحيح ونقد المصدر.

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 127.
[2] - محفوظ جودة، المرجع السابق، ص-ص 123-124.
[3] - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 59.

- **نقد التصحيح:** وهدفه التأكد من صحة الوثيقة الخاصة بحادثة معينة أو أكثر، لتحديد مدى صحتها، ومدى صحة نسبتها إلى أصحابها، وذلك نظرا لما تتعرض له كثير من الوثائق من حشو وتزييف وإضافات دخيلة أو تحريف، لأسباب كثيرة وبأشكال متعددة، فقد تكون الوثيقة بخط المؤلف نفسه كما قد تكون بخط شخص آخر، ولا توجد غير نسخته الوحيدة هذه، فيكون من واجب الباحث تصحيح الخطأ في الفعل[1].

- **نقد المصدر:** ونقصد به معرفة أصل الوثيقة، ومؤلفها وزمانها، للتأكد من عدم نسبتها لغير صاحبها بسبب إمكانية الانتحال والكذب وللتحقق من صحة المصدر قواعد كثيرة منها:

- مدى تطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها وخطها وكيفية طباعتها مع أعمال المؤلف الأخرى.

- الفترة التي كتبت فيها الوثيقة.

- إذا كان ما كتبه المؤلف كان معروف عند غيره للأشخاص اللذين عاصروه أم لا.

- مدى التغيرات في الخطوط[2].

- في حالة ما إذا كانت الوثيقة مجهولة التاريخ والمؤلف أي معرفة مصدر الوثيقة ودراسته مصدرها.

- تفحص الاقتباسات.

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص-ص 127.
[2] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص-ص 128 – 129.

فالنقد الخارجي للوثيقة ينتهي بنا إلى إثبات مدى صحة وسلامة الوثائق وعلى إثبات صحة المصدر أي التأكد من هوية وشخصية المؤلف الأصلي.

ب- النقد الداخلي: ويتم بمضمون الوثيقة وذلك من خلال تحليل معانيها واستنباط المعلومات منها للوقوف على مدى صحة مضمونها[1].

وتساعدنا الإجابة على الأسئلة التالية في ذلك:

- ما الذي يعنيه كاتب الوثيقة من كل كلمة أو عبارة واردة فيها؟
- هل عبارات الوثيقة ذات معنى يطابق ما أراده كاتبها؟
- ما الفرق بين المعنى الظاهري وبين المعنى الحقيقي الذي يقصده كاتبها؟

ويمكن تقسيم النقد الداخلي إلى قسمين: النقد الداخلي الايجابي، والنقد الداخلي السلبي:

- **النقد الداخلي الايجابي**: ويهدف إلى تحديد المعنى الحقيقي للنص كما يقصده الكاتب، مع بيان المعنى الحر للنص من الناحية اللغوية، والفهم الدقيق للمعنى المقصود من قبل كاتبه وهو أساس النقد الداخلي الايجابي وعلى الباحث أن يفسر النص وفق الموضوع الذي وجد فيه، ويتجنب إضافة أي شيء إليه.
- **النقد الداخلي السلبي**: ويهدف إلى معرفة مدى الصدق أو الخطأ أو التحريف أو التزييف الذي تعرضت له الوثيقة، أي أن الباحث هنا يحاول الإجابة عن كيف شاهد صاحب الوثيقة الواقعة؟ وما مدى أمانته في نقل ما رأى؟ وهل هو أهل للثقة عند الرواية؟ ومدى سلامة

[1] - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 59.

العقل، والسن ....وهل كتب الرواية مباشرة؟ آم اقتبسها؟ وممن تم الاقتباس؟ وهل اعتمد على الذاكرة وحدها؟ وهل هناك ما يدعو للتشكيك بالموضوعية والأمانة الفكرية؟ ما طبيعة دوافعه؟ وما ظروفه الاقتصادية والاجتماعية؟.

إن الهدف الأساسي من انتقاء المعلومات التاريخية هو الإطمئنان إلى دقة الوثائق التاريخية وصحة نسبتها إلى أصحابها، بالإضافة إلى التأكد من أمانتهم في تسجيل الوثائق وتدوين الأحداث[1].

وبذلك يتم تصنيف هذه الحقائق على أساس الزمان والمكان، ويتم البحث عن العوامل والظروف التي ساعدت وتسببت في إنتاج هذه الظواهر[2].

4- التحقق من الفروض والتركيب التاريخي:

يضع الباحث في هذه الخطوة الفروض التي تفسر أسباب الأحداث التاريخية وتتحكم فيها، ثم ينتقل إلى اختيار مدى صدق وصحة هذه الفروض، والذي يؤدي إلى قبول هذه الفروض أو رفضها أو التوصل إلى فروض أخرى أكثر مقدرة على تفسير القوانين التي تحكم الأحداث والوقائع التاريخية[3].

ويجب الانتباه إلى أنه إذا كان فرض البحث يستند إلى نظرية معينة فإن ذلك سيكون إطارا عاما تندرج فيه كل الوقائع بقدر الإمكان، لتكون صورة واضحة للظاهرة المدروسة.

ويقصد بالتركيب والتفسير التاريخي للوقائع والأحداث التاريخية، هي تنظيم الوقائع التاريخية المتناثرة وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة وجيهة من ماضي الإنسانية.

---

[1] - محفوظ جودة، المرجع السابق، ص 130.
[2] - أحمد خروع، المرجع السابق، ص 31.
[3] - محفوظ جودة، المرجع نفسه، ص 124.

وتتضمن مرحلة التركيب والتفسير التاريخي بالمراحل التالية:

- عملية تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المحصلة لدى الباحث التاريخي، والموضوع ككل الذي تدور حوله الحقائق التاريخية المجمعة.

- عملية ومرحلة تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة وترتيبها على أسس ومعايير منطقية مختارة، بحيث تجمع المعلومات والحقائق المتشابهة في مجموعات.

- ملئ التغيرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والترتيب في إطار وهيكل الترتيب.

- مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي.

وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية الثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخية وتقريرها[1].

5- تفسير الحوادث وتعليلها:

ويكون ذلك من خلال الاعتماد على النظرية التي أخذ بها الباحث، ومن بعد التأكد من مناسبتها لدراسة الظاهرة المبحوث فيها.

وأشهر النظريات في تعليل التاريخ، ذكرها بعضهم على النحو التالي:

- التعليل الخرافي.

[1] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص-ص 133 – 134.

- التعليل الجدلي الهيغلي.
- تعليل "أوغست كانت" الحديث.
- التحدي والرد.
- التعليل العاقل.

ويجب الانتباه إلى أن لكل نظرية سلبياتها وإيجابياتها، وأن على الباحث أن يفاضل بينهما لاختيار الأفضل تفسيرا لنتائج بحثه[1].

6- كتابة تقرير الباحث:

ويتضمن هذا التقرير تحديد مشكلة البحث وأهدافه واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بنفس مجال البحث، ووضع الفروض والأدوات المستخدمة لاختيارها، ثم تلخيص نتائج البحث[2].

أي عرض النتائج أو استنتاج العبر وهي المحطة التي تكرس البحث التاريخي وتبرز نتائجه العلمية وتقدمها في شكل قواعد عامة أو نظريات قائمة بداخلها تشرح الظواهر التاريخية وتستوعبها[3].

ويجب توفر الدقة والموضوعية والأمانة العلمية في كتابة التقرير، إذ تعتبر من أهم الخصائص التي تضفي على المنهج التاريخي الصفة العلمية.

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 132.
[2] - محفوظ جودة، المرجع السابق، ص 124.
[3] - أحمد خروع، المرجع السابق، ص 31.

خامسا: تطبيقات المنهج التاريخي في الدراسات القانونية:

يقدم المنهج التاريخي للباحث القانوني عونا كبيرا في مجالات الكشف عن الحقائق التاريخية والنظم والأصول والعائلات والمدارس والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية ....ويساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ لإدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية وتطورها من جهة وبين القانون وتطوره من جهة أخرى وذلك للإستفادة من الإيجابيات وتطويرها وتجنب السلبيات التي كانت.

وتزداد قيمة المنهج التاريخي وقوته العلمية في ميدان الدراسات القانونية المتصلة بالأفكار والنظريات وجذورها وأصولها نظرا لأن الحاضر وليد الماضي، ولكن يجب الانتباه إلى أن العلوم القانونية ليست معنية فقط بما كان، وإنما هي معنية بالحاضر والمستقبل أيضا وللقوانين مجالات بحث كثيرة ولديها مواضيع بحث تتطلب أكثر من البحث التاريخي فيها وبالتالي فإلى جانب المنهج التاريخي يمكن الإعتماد على مناهج أخرى معه[1].

سادسا: تقييم المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي على غرار المناهج الأخرى جملة من المزايا التي يتميز بها والصعوبات والسلبيات التي تنتقده.

1- مزايا المنهج التاريخي وأهمها:

- يمكننا من دراسة الظواهر التي يستحيل إعادة إنتاجها مثل مراحل التطور الاقتصادي في أوربا والعالم الإسلامي.

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص-ص 133-134.

- حل المشكلات الحالية بالاستفادة من اكتشافات وأخطاء الماضي.

- توقع التوجهات الحالية من خلال معرفة التوجهات الماضية.

2- **صعوبات المنهج التاريخي:**

يثير استخدام المنهج التاريخي مجموعة من الصعوبات أبرزها:

- صعوبة تقديم كل ما وقع في الماضي من أحداث، وبالتالي فإن ما يتم تقديمه هو صورة جزئية، وعليه فإن المعرفة المتوصل إليها هي معرفة مشتقة من الوثائق الباقية.

- التحيز بحكم الانتماء الاجتماعي والعنصري للباحث في طريقة اختيار الوقائع إذ غالبا ما تخضع لميول إيديولوجية المؤرخ.

- تأثير المعتقدات والقيم الأخلاقية السائدة وانتماء الباحث إلى مدرسة تاريخية بعينها في تفسير الوقائع والأحداث.

- مدى كفاية الوقائع لإفهامنا التاريخ.

- صعوبة تعميم نتائج البحوث التاريخية لارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يستحيل تكرارها بنفس الكيفية [1].

انطلاقا مما سبق على الباحث أن يعي أن جمع الوقائع والأحداث ليس هو الهدف وإنما تفسير الأحداث وتحليلها والكشف على العلاقات والعوامل التي أدت إليها هو المقصود.

[1] - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 60.

ونخلص إلى أن المنهج التاريخي هو منهج أساسي في حقول العلوم الإنسانية وبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث عن طريق تأمل تاريخ البشرية حيث استطاع الفكر الإنساني أن يبلور منهجا تاريخيا سمح له باستيعاب ماضيه وتوظيفه لفهم الحاضر وتوقع المستقبل[1].

[1] - أحمد خروع، المرجع السابق، ص 31.

المنهج التحليلي

ينحاز المنهج التحليلي إلى العقيدة الفلسفية والقانونية والسياسية للباحث القانوني، فهو سيحلل ضمن معاييره ومفاهيمه التي يفترض أن تكون علمية وموضوعية، ولكن هذه الفرضية، فرضية نظرية فلا يوجد باحث يزعم بأنه بجانب الموضوعية أو يكره العلمية في تحليل البحث[1].

أولا: تعريف المنهج التحليلي:

1- **لغة:** من حال الشيء إذا أرجعه إلى عناصره الأولية، ومنه تحليل الدم، وتحليل النفسية للمريض ليكشف خباياها، ومنه تحليل المعلومة العلمية.

2- **اصطلاحا:** هو توضيح الفكرة عن طريق تبسيطها أمام الذهن بتحليلها إلى عناصرها البسيطة أو هو منهج عام يراد به تقسيم الكل إلى أجزائه أو هو رد الشيء إلى عناصره المكونة له.[2]

وتحليل المحتوى هو رد محتوى الشيء أو الفكرة أو الخطاب المحلل إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه.

والتحليل هو عملية ملازمة للفكر الإنساني تستهدف إدراك الأشياء والظواهر بوضوح، من خلال عزل عناصرها بعضها عن بعض، ومعرفة خصائص أو سمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات التي تقوم بها.

---

[1] - عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2009، ص 31.

[2] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 196.

* حسب **برلسون**: فإن منهج تحليل المحتوى هو أسلوب في البحث لوصف المحتوى الظاهر للاتصال، وصفا موضوعيا منظما وكميا، وواضح أن هذا يخص تحليل الاتصال وليس كل تحليل.

فتحليل المحتوى عملية علمية منظمة تتمثل في إعادة تنظيم مادة الاتصال الإنساني المستهدفة بالتحليل في منظومات خاصة تتسق مع الرموز المفتاحية التي وضعها المحلل أساسا لعمله ويراها تتناسب مع تحقيق أهدافه من عمله أو أهداف المستخدم لنتائج التحليل[1].

وحدات تحليل المضمون

هي وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد والقياس ويعطي وجودها أو غيابها وتكرارها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية والكيفية وهناك خمسة وحدات رئيسية هي:

1- **وحدة الكلمة**: تعبر عن رمز أو مفهوم أو مدلول.

2- **وحدة الموضوع الفكرة**: عبارة عن جملة أو عبارة عن فكرة يدور حولها موضوع التحليل.

3- **وحدة الشخصية:** تشير إلى الأشخاص أو الشخص محور الاهتمام.

4- **الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية:** قد تكون خطاب أو كتاب أو برنامج تلفزيوني سياسي أو قانوني ...إلخ.

5- **مقاييس المساحة والزمن:** المقاييس المادية التي يتبعها الباحث للتعرف على المساحة التي تشغلها المادة المنشورة في الكتب أو الصحف المطبوعة[2].

[1]- حسين بن عبد الله الشهري ومحمد بن ابراهيم عبد الرحمن الحجيلان، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2016، ص 392.

[2] - ينظر: محمد بن عمر المدخلي، منهج تحليل المحتوى -تطبيقات على مناهج البحث-، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، دون سنة، ص 07.

ثانيا: خصائص المنهج التحليلي:

من أهم خصائص المنهج التحليلي:

1- أنه أسلوب للوصف: حيث يقوم أسلوب تحليل المحتوى على الوصف الموضوعي، وذلك يعني تفسير الظاهرة كما تقع وفي ضوء القوانين التي تمكننا من التنبؤ بها، إذ على الباحث هنا ان يقتصر على تصنيف المادة التي يحللها الى فئات مسجلا لكل فئة خصائصها مستخرجا السمات العامة التي تتصف بها ومنتهيا بهذا بتفسير موضوعي دقيق لمضمونها

2- أنه أسلوب موضوعي: الموضوعية صفة من صفات العمل العلمي ومقوم من مقوماته اذ تعني النظر الى الموضوع نفسه دون تأثر كبير بالذات المدركة وكلما اقترب الباحث من المادة التي يدرسها بالأصل الذي يبحث فيه ويلتزم بمكونات الموضوع وظواهره كلما تكون موضوعية فينبغي على الباحث ان لا ينحاز ويكون محايدا فلا يحكم تفضيلاته الذاتية في الحكم على الحدث الذي يتناوله من حيث الانتماء السياسي او الديني او الاجتماعي.

3- أسلوب منظم: أي ان يتم التحليل في ضوء خطة علمية تتضح فيها الفروض .و تتحدد على أساسها الفئات و تتبين من خلالها الخطوات التي مر بها التحليل حتى انتهى الباحث الى ما انتهى اليه من نتائج.

4- أسلوب كمي: يقول زكي نجيب "من أهم المعوقات التي حالت دون ان تتقدم العلوم الإنسانية بقدر ما تقدمت العلوم الطبيعية استخدامها لمفهومات كيفية لم تحاول ان تلتمس لها طريقا

يحولها الى صيغ كمية.....و أنه لمن العسير علينا ان نتصور سبيلا الى التقدم العلمي قبل أن نجد الطريقة التي تتحول بها المعاني الكيفية الى درجات كمية يمكن قياسها" [1]

وهذا لا يعني ان تحليل المحتوى يقتصر على الكمي لوحدة التحليل فقط وانما يتعداه محاولا بذلك تحقيق اهداف معينة[2].

المنهج الاستدلالي

أولا: مفهوم المنهج الاستدلالي: لابد في البداية أن يتعرف الباحث على المقصود من المنهج الإستدلالي من خلال تحديد المقصود منه لغة واصطلاحا على النحو التالي:

1- تعريف المنهج الاستدلالي

أ/ لغة: الاستدلال لغة من دل يدل واستدلالا.وهو طلب الدليل وأن الدليل هو المرشد والموجه والهادي (يهتدي به إلى الشيء)، ومن هذا المعنى ورد قوله تعالى " هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم " القصص -12- [3]

ب/ اصطلاحا: الاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، إلى قضية أخرى نستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة.[4]

[1] - ينظر: رشدي طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية -مفهومه؛ اسسه؛ استخداماته-، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2004،ص 91 وما بعدها.

[2] - جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 197.

[3] - محمد باوني، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، حسين رأس الجيل للنشر والتوزيع، قسنطينة،2015، ص135.

[4] - صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة -الجزائر-،2003، ص 104 .

فالرياضي الذي يجري عملية حسابية دون إجراء تجارب وبالانطلاق من بديهيات ومسلمات يقوم بعملية استدلال، والقاضي يستدل اعتمادا على ما لديه من وثائق.[1] ولذلك فإن الاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية وبرهان دقيق للقياس والحساب مثل أن الواحد أقل من اثنان والجزء أقل من الكل ومجموع زوايا المثلث تساوي **180°**، وقد يكون الاستدلال عملية سلوكية منهجية للوصول إلى حقيقة معينة من خلال التسلسل المنطقي المتدرج والمنتقل من المبادئ والقضايا الأولية إلى قضايا تستخلص وتنتج بالضرورة من القضايا الكلية .[2]

2- مبادئ الاستدلال:

أ/ البديهية: قضايا بينة وواضحة بذاتها، لا تحتاج إلى برهان ولا خلاف في نتائجها، لذلك يسلم بها دون الحاجة إلى إثبات وقد تبناها العقل لذلك لا تثير في النفس الشك و أكثر المجالات التي تستعين بالبديهية العلوم الرياضية فالأرقام ونتائج الحساب اليقينية لا تحتاج لأي برهنة بالإضافة إلى القضايا العقلية والتجريبية كتحول المادة من شكل لآخر في ظروف معينة .[3]

ب/ المصادرات: " قضايا عقلية تركيبية أقل يقينا من البديهيات وليست بينة ولا عامة يمكن استعمالها كأساس يصادر عليها وينطلق منها ويسلم بها للوصول إلى غيرها فتصبح كالبديهيات في الاستدلال مثل أن الإنسان يتصرف حسب مصلحته وما ينفعه وأن كل إنسان يطلب السعادة ويحب الحياة".[4]

---

[1]- ينظر: عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات فهد السالم، الكويت، 1977، ص 82.

[2]- محمد باوني، مرجع سابق، ص 136 .

[3]- ينظر: محمد باوني، مرجع سابق، ص136 .

[4]- محمد باوني، المرجع نفسه، ص 137 .

ج/ التعريف: مجموع الصياغات التي يتكون منها مفهوم الشيء وهي قضايا وتطورات جزئية وخاصة بكل علم، تعبر عن ما يعنيه المعرف والشرط الأساسي لكل تعريف أن يكون هذا المعرف واحدا ومميزا (لا يشترك معرفات في نفس التعريف)، ولصحة التعريف شروط يجب التقيد بها وهي :

1- أن يعبر عن ما يعنيه الشيء أي وفصله النوعي.

2-أن يتطرق لكل التفاصيل التي من شأنها إزالة اللبس والغموض عن الشيء المعرف (أن يكون جامعا مانعا).

3-أن لا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، أي يتجنب السلب إلا للضرورة.

4-الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به (تجنب ذكر اسم المعرف في التعريف).

5-تجنب استعمال ألفاظ غريبة وغير مفهومة، لأن الهدف الأساسي من التعريف هو إزالة الغموض [1]

3/العدل بين هذه المبادئ

من الواضح من كل ما قلنا حتى الآن أن الصلة وثيقة بين الأنواع الثلاثة من البادئ، فالبديهيات والمصادرات قد انحلت في النهاية إلى تعريفات مقنعة ومن ناحية أخرى التعريفات قد تتم أحيانا بواسطة الصادرات، مما يقرب كثيرا بين التعريف والصادرة، وفضلا عن هذا يقال أن كل تعريف يتضمن بديهية، هي التي تؤكد بها وجود الشيء المعرف، وعلى هذا سيكون التعريف بدوره بديهية مقنعة، بعد أن قلنا من قبل أن البديهية تعريف مقنع. وقد اعتدنا اليوم أن نضع المبادئ

[1]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق ،ص 106 .

الخاصة بأي استدلال قبل البدء فيه فنذكر البديهيات والمصادرات والتعريفات التي نستعين بها في إجراء عملية الاستدلال أولا ثم نستخلص منها القضايا الناتجة عنها مباشرة مما يتصل بالمطلوب ثم تنتهي إلى إثبات المطلوب البرهنة عليه، وهذه الطريقة في وضع المبادئ لها مزايا عدة، إذ أن التغير في إدراك النسب والعلاقات بين المبادئ وتطبيقاتها بسرعة، كما أن هذا الوضع يغير في التحقق من صحة النتيجة التي تؤدي إليها، وذلك بامتحان المبادئ التي بدأنا منها فإذا كانت مصاغة على حدة وبوضوح في أول الاستدلال يسر لنا ذلك النظر في صحة المبادئ وبالتالي في معرفة يقين النتيجة[1].

ثانيا: استخدام المنهج الاستدلالي

1- أدوات المنهج الاستدلالي

أ/ القياس: عملية أو قضية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها أو مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمونة صحتها في القياس وهو تحصيل حاصل مستمر عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنيا ولا صراحة،فالبرهان الرياضي عكس القياس مبدع وخلاق للجديد الأصيل.

ب/ التجريب العقلي: يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي، فالتجريب العقلي بمعناه الواسع والعام، هو قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج وقد يكون التجريب العقلي غالبا، كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء وهذا النوع من التجريب العقلي الخيالي ليست له أي قيمة علمية، ولكن له قيم فنية وأدبية خلاقة، وقد يكون التجريب العقلي تجريبا علميا، لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع

[1]- ينظر: عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص-ص 98-100.

والفروض العقلية الداخلية العديدة لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني .[1]

ج/ التركيب:" عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة معلومة بقصد استخراج النتائج ومعرفة مدى صحتها"[2]، مثل زوايا المثلث والخط المستقيم والزوايا الحادة والأشكال الهندسية وتحديد أعراض مرض وغيرها، مما يعتمد على العقل والقرائن والشواهد ثم الاستنتاج .[3]

2/ أنواع الاستدلال

أ- الاستنتاج

الاستنتاج عموما هو استخراج النتائج من المقدمات أي انتقال الفكر من حكم كلي إلى أحكام جزئية أو من مبادئ وقضايا عامة إلى قضايا خاصة حيث له مجالين الاستنتاج الرياضي وهو الذي يعتمد على الرموز والأعداد أو ما يعرف بالبرهان الرياضي .

أما الاستنتاج المنطقي فهو يقوم أصلا على ألفاظ اللغة لا على الرموز والأعداد.

ب- الاستقراء

هو الحكم الكلي على الكل لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكل وهو منطبق على العلوم التجريبية ومثاله أن كل الأجسام تسقط نحو مركز الأرض فنحن لا نستند هنا إلى مبادئ مجردة بل إلى ظواهر مشخصة وتنتقل من هذه الظواهر إلى قوانين أي إلى علاقات عامة ثابت وشاملة أو ظواهر

[1]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون -الجزائر-،2005، ص 183 .
[2]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص106.
[3]- محمد باوني، مرجع سابق ،ص 138 .

انعكاس النور وانكساره فالإستقراء إذن هو الاستدلال الذي ينتقل به من الظواهر إلى استنتاج القوانين.

ج- التمثيل

هو الحكم على شيء معين لوجود ذلك الحكم في شيء أخر معين أو أشياء أخرى معينة على أن ذلك الحكم على المعنى المتشابه فيه كحكمنا على اللبن الغير نقي بأنه يسبب مرض الحمى قياسا على الماء غير النقي الذي يسبب نفس المرض، لتشابههما في عدم نقاء السائل ويسمى المثال المقاس عليه أصلا والمثال المقاس فرعا والصفة أو الصفات التي هي أساس الحكم جامعا فكان العقل يدرك بهذا القياس أن بين الصفة المشتركة والصفة الأخرى ارتباطا فيميل إلى تعميم هذا الارتباط ويحكم بوجود الصفة الثانية لكل شيء وجدت فيه الصفة الأولى[1].

ثالثا: كيفية تطبيق منهج الاستدلال في العلوم القانونية

1- طريقة المنهج الاستدلالي

يستخدم المنهج الاستدلالي بكثرة في العلوم القانونية وتطبيقاته مازالت مستخدمة ومفيدة بكثرة في هذا المجال، مازال المشرع والفقه والقضاء يستخدم المنهج الاستدلالي في تقييم وتحليل وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد والأحكام القانونية العامة المجردة والملزمة والنافذة لاسيما في حالات السلطة والاختصاص الدستوري القانوني المقيد لكل من المشرع والقضاء، وعلى وجه الخصوص القضاء الجنائي والمدني حيث يتوجب الأمر وكأصل عام التقيد بالنص بإرادة المشروع القانوني فمن تقييم وتطبيق القواعد القانونية على ما يعرض من مشاكل وظواهر وقضايا في صورة خصومات

[1]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق ،ص 106-108 .

ودعاوي قضائية قانونية فيستخدم القضاء (خاصة المدني والجنائي) القواعد والمبادئ والأحكام القانونية العامة والمجردة والثابتة والملزمة والموجودة مسبقا في مجموعات وتشريعات رسمية .[1]

2-المنهج الاستدلالي والتشريع

كثيرا ما يستخدم شرح القانون المنهج الاستدلالي ونظامه وأداته بصورة عامة في تغيير قواعد النظام القانوني النافذ والساري المفعول.

كما أن عمليات رسم السياسات التشريعية وإصدار التشريعات غالبا ما تستعين بالإضافة إلى مناهج البحث العلمي الأخرى بالمنهج الاستدلالي وذلك عندما تنطلق هذه العمليات من منطلقات وفلسفة وإيديولوجية النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في دولة وتلتزم بمضمونها ويوجهها في رسم هذه السياسات القانونية وإصدار التشريعات القانونية في نهاية الأمر.[2]

مازال لهذا المنهج قيمة علمية منهجية في نطاق الدراسات والبحوث القانونية فقها وقضاء وتشريعا.

3- تقدير قيمة تطبيق المنهج الاستدلالي

في مجال العلوم القانونية يلعب المنهج الاستدلالي دورا علميا ومنهجيا بالغا في مجال العلوم الإنسانية عموما والعلوم القانونية على وجه الخصوص حيث يعمل على ضبط العملية العقلية والمنطقية وتوجيهها بواسطة مبادئ وقوانين علمية للوصول إلى الحقيقة وبالرغم من هذا الدور الذي

[1]- ينظر: حسين فريجه، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، دون سنة نشر، ص-ص 59 -62 .
[2]- حسين فريجه، المرجع نفسه، ص 62 .

لعبه هذا المنهج في مجال العلوم القانونية في مرحلة سيادة النزعة الفلسفية والعقلية على الدراسات والبحوث العلمية في كافة فروع العلم والمعرفة وذلك حتى نهاية القرن السابع عشر.

ولكن مع نضج العقلية العلمية وظهور مناهج البحث العلمي التي تمتاز بالواقعة والموضوعية العلمية، اكتشف العلماء والفلاسفة مظاهر القصور والعجز التي أصابت المنهج الاستدلالي وتعرض لعدة انتقادات أولها ارتكازه على مبادئ واحدة وهي البديهيات والمصادرات والتعريفات التي ترجع لنفس الأصل، وهو مبدأ الصادرات باعتبارها قضايا يصادر عليها مصادرة وتتحقق صحتها بسلامة وصحة نتائجها كلما تعددت وزادت نتائجها دون وجود تناقض، وهي قضايا غير قابلة للبرهنة وهذا ما يجعل منه منهجا قائم على الأهواء الشخصية .

أما بخصوص عجز هذا المنهج في الدراسات والبحوث العلمية في نطاق العلوم الاجتماعية فهو واضح وجلي حيث أن كل الظواهر والمعطيات والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية هي ظواهر وحقائق ومعطيات حية ومتحركة ومتطورة وشديدة التعقيد لا يمكن معالجتها بواسطة منهج قائم على أساس مبادئ وقضايا أخلاقية وفلسفية ودينية وطبيعية وميتافزيقية.

لذلك كانت حتمية البحث عن مناهج أخرى أكثر ملائمة للظواهر المدروسة من أجل الوصول إلى حقائق يقينية لا تقبل أي تأويل[1].

[1]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص-ص 192-195 .

منهج دراسة الحالة

أولا: مفهوم دراسة الحالة

1- تعريف منهج دراسة الحال

يهتم منهج دراسة الحالة بتجمع الجوانب المتعلقة بشيء أو موقف واحد على أن يعتبر الفرد،أو المؤسسة، أو المجتمع أو أي جماعة، كوحدة للدراسة ويقوم منهج دراسة الحالة على التعمق في دراسة المعلومات بمرحلة معينة من تاريخ حياة هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها.

هذا ويتم فحص واختبار التوقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، وذلك بغرض الكشف عن العلاقات .....بين أجزاء هذه الوحدة ...ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المتشابهة.

ومعنى ذلك أن الوحدة التي يقوم الباحث بدراستها في منهج بدراسة الحالة يمكن أن تكون فردا أو أسرة أو جماعة أو مجتمعا كاملا، حيث يقوم الباحث بالتحليل العميق للتفاعل الذي يحدث بين العوامل التي تؤدي إلى التغير والنمو والتطور على مدى فترة معينة.

ومعنى ذلك أيضا، أن الوحدة موضوع الدراسة، قد تكون جزءا من حالة في إحدى الدراسات ويمكن أن تكون هي نفسها حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى .[1]

1-1- دراسة الحالة عند ريفلين

[1]- ينظر: أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، دون طبعة، المكتبة الأكاديمية، دون بلد نشر، 1997،ص 305.

دراسة الحالة عند ريفلين تتناول الشكوى ببيان أسباب إحالة الطالب إلى التوجه أو العيادة النفسية، والتاريخ التطوري للطالب، والمظهر الجسمي والسمات الشخصية والدراسة والتحصيل، ونتائج الفحص الطبي، والبيئة الأسرية، والاجتماعية للطالب أو العميل.

1-2- دراسة الحالة عند جونز

وتشمل عند جونز على الفحص الطبي النفسي، والصحة العامة والنواحي الدراسية والنواحي العقلية، والصحة والتطور الصحي للحالة والتاريخ الأسري، والتاريخ الاجتماعي للحالة والتشخيص، والعلاج والمتابعة.

1-3 - دراسة الحالة عند سترا نج

تشمل على تاريخ الأسرة، وتطور الحالة، والبيئة المحلية والتطور الدراسي، والخطة الدراسية والمهنية، ونتائج الاختبارات والمقاييس الموضوعية، والتقارير الشخصية، أو الذاتية.[1]

ثانيا: خصائص منهج دراسة الحالة

- يستخدم لاختيار الفرضيات.

- يمكن الباحث من استيعاب الموضوع بشكل واضح من خلال تناوله بشكل متكامل ومتعمق تتضح فيه كل الأسباب والعوامل.

- يهتم في إظهار الحالة محل البحث في زمنها الحالي وكذلك التنبؤات المستقبلية لها.

[1]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص-ص 156-157.

- يعتمد على دراسة السلوك الإنساني في مجتمع البحث، ويعمل على معالجة مشاكله وتقويم سلوكياته إيجابية كانت أم سلبية.

- يساعد على تشخيص الحالة المدروسة بتمييز نقاط الضعف المسجلة والمؤثرة على مسيرة العمل والمؤثرة في سلوكيات الأفراد.[1]

- اتساع المجالات التي يمكن فيها استخدام منهج دراسة الحالة، فقد يكون المدروس فردا أو جماعة، أو مجتمعا صغيرا أو كبيرا.

- التعمق، فهو لا يقتصر على الدراسة الوصفية الخارجية.

- يدرس العوامل المؤثرة، والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة المدروسة.

- يتيح الحصول على معلومات شاملة، وعلى تحليل كيفي، ويهتم بالموقف الكلي، وبصورة تتبعيه.

- منهج ديناميكي يساعد على المعرفة.

- مصدر جيد للفرضيات.[2]

- تهتم دراسة الحالة بسلسلة من الوقائع والأحداث المرتبطة بالحياة المعيشية للإنسان والتي يمكن دراستها بدقة ضمن خطة علمية من أجل الوصول إلى نتائج يقينية.

- يعمل منهج دراسة الحالة على كشف الواقع والخلفية التاريخية والعلمية

[1]- ينظر: بخوش الصديق، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 40.
[2]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 158.

والثقافية والاقتصادية والنفسية والبيئية وحتى السياسية وربطها بمشكلة الدراسة.[1]

ثالثا: إيجابيات منهج دراسة الحالة

عموما منهج دراسة الحالة يتصف بمزايا أهمها:

* يمكن استخدامه على الحالة سواء كان فردا أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة أو تنظيما، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة خلفية الحالة أي تاريخ الحالة ومسار تطورها بدءا من نشأتها إلى غاية الوضع الحالي، وعليه فإن الباحث يستطيع أن يقدم دراسة شاملة ومتكاملة ومتعمقة للحالة المدروسة، وبالتالي فعلى الباحث أن يركز على موضوع دراسته والحالة التي يبحثها فقط.

* إن منهج دراسة الحالة لا يحتاج إلى جهد كبير، كما هو الحال في بعض المناهج الأخرى والتي تتطلب اختيار عدة مجالات.

رابعا: سلبيات منهج دراسة الحالة

رغم الاستخدامات والمزايا الكثيرة لمنهج دراسة الحالة إلا أن هذا لا يعني خلوه من عيوب نلخص أهمها في التالي:

* الحالة المختارة كعينة للبحث ربما لا تمثل المجتمع كله وعلى هذا الأساس قد لا تكون التعميمات لتلك العينات والحالات محل البحث صحيحة.

* ربما لا تعد هذه الطريقة عملية بشكل كامل، إذا ما عملنا بإدراج عامل الذاتية والقرار الشخصي فيها أو ضد تجميع البيانات اللازمة لهذه الدراسة وتحليلها وتفسيرها.

[1]- ينظر: مصطفى التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار النشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا ،1983، ص118

* شمن الممكن أن يصبح الشك في صحة البيانات المجمعة، حيث تعطي العينة المبحوثة فردا أو أفرادا صورة غير واضحة تميل إلى إرضاء الباحث، حيث يتم ذكر المعلومات والحقائق من وجه نظر الشخص المطلوب دراسته والإهمال لبعض الجوانب الأخرى، أو التقليل من أهمية بعض المؤثرات أو الأبعاد في دراسة الحالة، حيث يلجأ التركيز على الجوانب التي تهمه وتتطابق مع نظرته، متجاهلا الجوانب التي تتناقض مع آرائه وتوجهاته[1].

خامسا: قواعد منهج دراسة الحالة

يوجد اتفاق بين الدراسة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، لأن منهج دراسة الحالة تتحكم فيه مجموعة من القواعد يجب احترام توافرها في حالة استخدامه والتي يمكن خصر أهمها في:

1 - الأمانة العلمية الصادقة والدقة في تحديد ووصف الحالة المراد دراستها من طرف الباحث مع الابتعاد عن الذاتية واستخدام العبارات الفضفاضة والمنمقة.

2 - الابتعاد عن الغموض واللبس في تحديد أهداف موضوع دراسة الحالة وتبني الباحث الوضوح والشفافية لمحتويات الأهداف باعتبار أن المعرفة العلمية تعتمد على كل الأغراض والغايات التي صممت الدراسة من أجلها.

3 -التقييم الموضوعي والعلمي المتعلق بإنجاز الأهداف الرئيسية، وتوضيح العوامل والأسباب التي تعمل على تحقيق بقية الأهداف الفرعية المرتبطة بالجوانب الضرورية لدراسة الحالة.

4 -الموضوعية أثناء كتابة البحث مع استخدام أسلوب واضح ولغة مفهومة ومباشرة تساعد على تحقيق وبلوغ النتائج.

[1]- بخوش الصديق، المرجع السابق، ص-ص 41-42.

سادسا: إجراءات فهم دراسة الحالة

ينطوي منهج دراسة الحالة على مجموعة من الإجراءات التي يجب مراعاتها منهجيا في دراسة الحالة أهمها:

1 - تحديد المشكلات المراد دراستها بدقة متناهية (الإشكالية).

2- وضع فروض أو تساؤلات الدراسة والتي لها علاقة بإشكالية موضوع البحث.

3 - جمع المعلومات المتعلقة بموضوع دراسة الحالة (دراسات، أبحاث، مراجع...).

4 -فحص البيانات السهلة والتأكد من مصداقيتها قبل الانتقال إلى المعطيات المعقدة.

5 - القيام بخطة متكاملة وهي مسألة ضرورية تطلبها الممارسة العلمية في مجال البحث العلمي.

6 - تكون النتائج المتحصل عليها قائمة على كل البراهين والأدلة المعرفية والعلمية المباشرة وغير على أن تكون مقبولة ووثيقة لموضوع دراسة الحالة.

7 - توافر المرونة التي تسمح بإعادة دراسة الظاهرة وتقسيمها واستخدام أكثر من فهم وتقنيات بحث أخرى من أجل التأكد من مصداقية وصحة النتائج[1].

سابعا: تطبيقات منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية

يقوم منهج دراسة الحالة على جمع كل ما يتعلق بالحالة من مشاهدات أو شواهد لها صلة بالحالة والواقعة موضوع البحث، دون تميز بين القديم والحديث من هذه المشاهدات، ثم تصنيفها في

[1]- أحمد بوذراع، منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة الأحياء، العدد الرابع، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، سنة 2001، ص-ص 287-288.

جداول وإعدادها للاستقراء والاستنتاج، واستخلاص الشواهد الإيجابية المؤيدة والشواهد السلبية، ثم يأتي بعد ذلك دور التغيير الذي لا يكون باستنباط الأحكام الجازمة مباشرة بل تتوصل إليه تدريجيا عن طريق حذف أو استبعاد ما لا يتفق مع الحالات التي جمعناها ورتبناها في الجدول، واستنباط الشواهد الفاصلة وهي حكم الشواهد في عملية التغيير، وعلى ذلك يتبين كيف أن منهج دراسة الحالة يقتصر إلى حد كبير على مبدأ الاستقراء الذي نجاوز به حدود ما نعمله لنحكم على ما لم نكن نعلمه، ومن ثم فإن هذا المنهج يشير إلى فئة أو صنف من البحوث أكثر شمولا وعمقا من الدراسات النفسية للحالات الفردية، إذ أنه يتضمن إلى جانب ذلك تحليل الموقف في كثير من المجالات المختلفة مثل: الإدارة الحكومية، علم التشريح والكيمياء الحيوية ودراسات العمل.

ويهتم منهج الدراسة الحالية بجميع الجوانب المتعلقة بشيء أو بموقف واحد على أن يعتبر الفرد أو المؤسسة أو المجتمع كوحدة للدراسة ويتميز أسلوب البحث هذا باهتمام الباحث بحالة واحدة أو وحدة واحدة بدراستها بتعمق، ويهتم بجميع جوانبها، وقد تكون الوحدة فردا أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمعا صغيرا ويستخدم هذا المنهج عندما يحتاج الباحث إلى معرفة أكبر قدر ممكن من البيانات عن الوحدة أو تاريخ الحالة، إذا كان المعني بالأمر فردا و يقوم هذا التقييم على التعمق في دراسة المعلومات المتعلقة بمرحلة معينة من مراحل هذه الوحدة المدروسة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، ويتم فحص واختيار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك كعين في هذه الوحدة وذلك بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة .[1]

[1]- أحمد بوذراع، المرجع السابق، ص-ص 289،290.

قائمة المراجع العامة:

1. أحمد ابراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون - مناهجه ومفترضاته ومصادره-، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر-، دون سنة نشر.
2. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة التاسعة، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 1997.
3. أحمد خروع، المنهج العلمية وفلسفة القانون، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. أحمد عيساوي وآخرون، منهج البحث في العلوم الإسلامية -دراسات وأبحاث منهجية تطبيقية- ، القسم الأول، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
5. أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، دون دار نشر، المغرب، 2015.
6. بخوش الصديق، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
7. حسين فريحة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصر، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر.
8. رشدي طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية -مفهومه؛ اسسه؛ استخداماته-، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2004.
9. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دون طبعة، دار العلوم، عنابة- الجزائر-، 2003.
10. محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، دون طبعة، دار زهوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
11. محمد باوني، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة،2015.
12. مصطفى التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار النشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا،1983.
13. موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي الكتاب الأول أساسيات البحث العلمي، الطبعة الأولى، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2006.
14. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة - الجزائر-،2003.

15. عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات فهد السالم، الكويت، 1977.
16. عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2009.
17. عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية –الرسائل والأطروحات–، الطبعة الأولى، دارالأبحاث، الجزائر،
18. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، طبعة 02، دار النمير، دمشق، 2004.
19. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون -الجزائر-،2005.
20. ياسين جبيري، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، قسنطينة - الجزائر-، دون طبعة، 2017.
21. حسين بن عبد الله الشهري ومحمد بن ابراهيم عبد الرحمن الحجيلان، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
22. محمد بن عمر المدخلي، منهج تحليل المحتوى -تطبيقات على مناهج البحث-، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، دون سنة.
23. أحمد بوذراع، منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة الأحياء، العدد الرابع، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، سنة 2001.
24. سالم محمد سالم العماري المعمري، خطوات المنهج التجريبي، مجلة التربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن -ليبيا-، العدد الثالث، 2017.